مقدمة: أساسيات قانونية

وفقاً لنص المادة الثانية من المرسوم الإشتراعي رقم ١٩٥٩/١١١ (تنظيم الإدارات العامة)، تتألف كل وزارة من مديرية عامة واحدة أو أكثر. وتقسم المديرية العامة الى مديريات ومصالح، والمديريات والمصالح الى دوائر وأقسام.

تحدث المديريات العامة والمديريات والمصالح وتعدل وتلغى بقانون.

وتحدث وتعدل وتلغى الدوائر والاقسام وتحدد شروط التعيين الخاصة بوظائفها، بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء، بناء على اقتراح الوزير المختص، وبعد موافقة مجلس الخدمة المدنية وتحقيق ادارة الابحاث والتوجيه.

أما صلاحيات المدير العام ومسؤولياته، فنصت عليها المادة السابعة من المرسوم المذكور أعلاه كما يلي:

أولاً - المدير العام هو الرئيس المباشر، تحت سلطة الوزير وفي نطاق القوانين والانظمة، لجميع الدوائر وجميع الموظفين التابعين له.

ثانياً - يتولى المدير العام إدارة الدوائر التابعة له وينسق الاعمال فيما بينها ويراقب تنفيذها ولاسيما فيما يتعلق بالمسائل التالية:

١- يمارس الصلاحيات التي يخوله اياها القانون.

٢- يتخذ المقررات ويوقع المعاملات والمراسلات التي يقتضيها سير العمل.

٣- ينسق الاعمال بين مختلف الدوائر والموظفين التابعين لسلطته.

٤- يسهر على تنفيذ المقررات المتخذة في الاوقات والصيغ التي وضعت لها.

٥- يعرض على الوزير المسائل التي تتعلق بمبدأ عام او تكون من صلاحياته.

٦- يعد التعليمات الدائمة فيما يتعلق بسير العمل، والموازنة، والمنهاج السنوي للاعمال، وجميع الدروس الآيلة لتحسين سير العمل ورفع مستوى الادارة.

٧- يراقب سير العمل بتفتيشه الدوائر والموظفين ويتخذ التدابير اللازمة لمعاقبة المخطئين واصلاح الاخطاء واتخاذ التدابير التي تؤول الى تلافيها. عليه أن يجري هذا التفتيش مرة كل ثلاثة اشهر في الدوائر المركزية، وكل ستة اشهر في المناطق.

٨- يكون على اتصال مع ادارة التفتيش المركزي بشأن تقارير التفتيش والاقتراحات الرامية الى تحسين سير الادارة. وله ان يكلف التفتيش المركزي إجراء التفتيش في الدوائر التابعة له بالاضافة لما يقوم به شخصيا من اعمال التفتيش.

٩- يسهر على حسن استعمال المواد والمفروشات في جميع الدوائر التابعة له.

١٠- المدير العام مسؤول عن تنفيذ القوانين والانظمة من قبل الموظفين التابعين له. كما انه يعتبر مسؤولا عن مراقبته المصالح العامة والمصالح المشتركة او الخاصة الخاضعة لوصاية وزارته.

ثالثاً - يؤشر المدير العام على مشاريع المراسيم والقرارات وجميع المعاملات التي تعرض على الوزير او يبدي مطالعته الخطية بشأنها. وتربط هذه المطالعة الخطية بالمعاملة وتحال معها على المراجع المختصة.

رابعاً - على المدير العام ان يضع تقريرا قبل نهاية كل ستة اشهر يعرض فيه برامج وزارته ما حقق منها وما لم يحقق، والصعوبات التي اعترضت التنفيذ، واحوال الموظفين، والبرامج المعدة للعام اللاحق، وغير ذلك من المواضيع التي يستنسب معالجتها او المواضيع التي تحددها هيئة مجلس الخدمة المدنية.

ويرفع هذا التقرير الى الوزير وترسل نسخ عنه الى مجلس الخدمة المدنية وادارة التفتيش المركزي.

خامساً - للوزير ان يفوض الى المدير العام بعض صلاحياته باستثناء الصلاحيات التي خصه بها الدستور.

ويتم هذا التفويض بقرار او بمذكرة تبلغ الى المراجع المختصة وتنشر في الجريدة الرسمية.

القسم الأول: التنظيم الإداري لوزارة الصناعة

أولاً: مهامها

سـندا لأحكام القانـون رقـم ٦٤٢ تـاريـخ ١٩٩٧/٦/٢ (إحداث وزارة الصناعة)، تتولى وزارة الصناعة شؤون القطاع الصناعي والإسهام في تنميته وتنشيطه وبصورة خاصة المهام التالية:

- تنظيم الصناعات الوطنية وحمايتها وتطويرها وتشجيعها.
- الترخيص بتأسيس المؤسسات ومراقبة استمرار توافر شروط ترخيصها ومراقبة جودة الإنتاج.

- اقتراح إنشاء المناطق الصناعية ومراكز التجمع الصناعي وتصنيفها وتصنيف الصناعات.
- المساعدة على تأسيس صناعات جديدة والعمل على تنمية الصناعة الوطنية.
- مكافحة حالات الإغراق ومنح التصدير.
- الاهتمام بالتشريع الصناعي والاشتراك في تحضير الاتفاقات الدولية المتعلقة بالصناعة.
- العناية بقضايا الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية المهتمة بشؤون الصناعة والصناعيين.
- العمل والتنسيق مع مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية من أجل إنماء القطاع الصناعي.
- الإسهام في رفع المستوى التقني لليد العاملة اللبنانية.
- وضع الإحصاءات الصناعية وتيويمها وتحليلها وجمع المعلومات والمعطيات اللازمة لدرس مجالات التوظيف في المشاريع الصناعية في لبنان ومجالات تصريف المنتجات الصناعية الوطنية في الأسواق الداخلية والخارجية.

ثانياً: المؤسسات المرتبطة بها

ترتبط بوزارة الصناعة المؤسسات التالية :

- مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (LIBNOR).
- المجلس اللبناني للاعتمـاد (COLIBAC).
- هيئة إنشاء وإدارة مراكـز التجمع الصناعي.
- معهد البحـوث الصناعية.

ثالثاً: تنظيمها

نظم المرسوم رقم ١٣١٧٣ تاريخ ١٩٩٨/١٠/٨ وتعديلاته وزارة الصناعة وحـدد ملاكها (ربطا الملحق رقم ١).

يبين الجدول أدناه الوظائف الملحوظة في الملاك، عددها، المشغول منها والشواغر فيها.

جدول رقم -١ -

توزيـع وظائف المديريـة العامـة للصناعة حسب الفئـة

الفئة	الوظيفة	العدد الملحوظ في الملاك	عدد الوظائف المشغولة	عدد الوظائف الشاغرة	نسبة الشغور (%)
أولى	مدير عام	١	١	-	صفر
ثانية	رئيس مصلحة	١١	-	11	١٠٠
ثالثة	رئيس دائرة	١٦	13	3	18.75
	مترجم	١	١	-	صفر
	باحث اقتصادي	١٤	٨	٦	٤٢.٨٥
	مهندس رئيس دائرة	١٩	١٣	٦	٣١.٥٧
	مهندس	٥٠	١٠	٤٠	٨٠
	باحث أو محلل	٢	١	١	٥٠
	أخصائي في التسويق	٢	-	٢	١٠٠
	إحصائي	٢	١	١	٥٠
	محلل مبرمج	٢	٢	-	صفر
	مجاز في الإعلام	١	١	-	صفر
	مجموع الفئة الثالثة	١٠٩	٥٠	٥٩	٥٤.١٢
رابعة	مختلف الصفات	٧٩	20	59	74.68
خامسة	مختلف	٢٠	١	١٩	٩٥
	المجموع العام	٢٢٠	٧٢	١٤٨	٦٧.٢٧

يضاف:

- 15 متعاقداً ومتعاقدة (٧ فئة ثالثة، ٦ فئة رابعة، ٢ فئة خامسة) من بينهم ثلاثة متعاقدين على وظائف فئة ثالثة.
- ١٤ اجير/ة دائم/ة من اصل ٢٥ (المرسوم رقم ٩٠٣٧ تاريخ ١٩٩٦/٨/٢٩).

ملاحظة: عدد جميع العاملين في المديرية العامة للصناعة من موظفين دائمين ومتعاقدين وأجراء هو: ١٠١ من ضمنهم مهندس واحد موضوع خارج الملاك.

جدول رقم ٢

توزيع العاملين في المديرية العامة للصناعة

حسب السن والفئة

الفئة تاريخ الولادة	العمر	١	٢	٣	٤	٥	المجموع	نسبة الأعمار من مجموع الموظفين (%)
١٩٩٤-١٩٨٩	٢٥-٣٠	-	-	٢	5	٣	10	٩.٩٠
١٩٨٨-١٩٨٤	٣١-٣٥	-	-	٦	7	4	١٧	١٦.٨٣
١٩٨٣-١٩٧٩	٣٦-٤٠	-	-	٦	٣	1	10	٩.٩٠
١٩٧٨-١٩٧٤	٤١-٤٥	-	-	١٧	٢	١	٢٠	١٩.٨٠
١٩٧٣-١٩٦٩	٤٦-٥٠	-	-	14	٣	٣	20	١٩.٨٠
١٩٦٨-١٩٦٥	٥١-٥٤	-	-	٧	٢	٢	١١	١٠.٨٩
١٩٦٤-١٩٦٠	٥٥-٥٩	١	-	٣	2	١	٧	٦.٩٣
١٩٥٩-١٩٥٦	٦٠-٦٣	-	-	٢	٢	٢	٦	٥.٩٤
المجموع	-	١	-	٥٧	٢٦	17	١٠١	١٠٠

جدول رقم ٣

توزيع العاملين في المديرية العامة للصناعة

حسب الاختصاص العلمي

الإختصاص	العـدد
دكتوراه	٦
ماجستير	١٧
دراسات عليا	٤
دراسات معمقة	٤
إجازة	47
المجموع	**٧٨**
نسبة المجازين من مجموع العاملين	**%٧٧.٢٢**

جدول رقم ٤

توزيع العاملين في المديرية العامة للصناعة

حسب الجنس والفئة

الجنس حسب الفئة	ذكر	أنثى	المجموع	نسبة الإناث من مجموع الفئة (%)
١	١	-	١	صفر
٢	-	-	-	صفر
٣	٣٢	٢٥	٥٧	٤٣.٨٥
٤	٤	22	٢٦	٨٤.٦١
٥	١١	٦	١٧	٣٥.٢٩
المجموع	**٤٨**	**٥٣**	**١٠١**	**٥٢.٤٧**

يتبين من الجداول ما يلي:

وجود عناصر شابة بنسبة:

- ٥٦.٤٣% من مجموع العاملين لا يتجاوز عمر الواحد منهم ٤٥ سنة.
- ٧٧.٢٢% من العاملين في المديرية العامة يحملون إجازة جامعية.
- ٦٧.٢٧% نسبة شغور الوظائف الملحوظة في الملاك.
- ٥٢.٤٧% من العاملين هم من الإناث.
- ٤٣.٨٥% من موظفي الفئة الثالثة هم من الإناث.

رابعاً: وسائل العمل وأساليبه

١- تعتمد المديرية العامة للصناعة الوسائل المتطورة والبسيطة أثناء تعاملها مع الجمهور الذي يطلب الإستفادة من مختلف الخدمات التي تدخل ضمن صلاحيات المصالح المركزية والاقليمية التابعة لها، وهي تتراوح بين الشفافية والسرعة والجودة وحسن الإستقبال والتخصصية والإلتزام والقانونية والتقنيات الحديثة.

يرتكز العمل الإداري الداخلي في الوزارة على نظام المكننة الإلكترونية وتبنّي نظام ال workflow وهو بمثابة البريد الإلكتروني الداخلي، بموجبه تحال المعاملات والإحالات بين الموظفين إلكترونياً. يؤدي هذا التدبير إلى سرعة إنتقال البريد وتوزيعه داخلياً وبالتالي سرعة بتّه واقترانه بالنتيجة النهائية وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

٢- يتم بإستمرار تجديد وتحديث الصفحة الإلكترونية وذلك على العنوان التالي: www.industry.gov.lb

تتضمن الصفحة الرئيسية صورة للعلم اللبناني وشعار وزارة الصناعة وخيارات اللغة (العربية والانجليزية) إضافة الى صور متغيرة.

وعلى يسار الصفحة توجد الخيارات التالية:

- **وزارة الصناعة :**
  - تعريف بمهام الوزارة.
  - نبذة عن سيرة حياة وزير الصناعة.
  - تعداد لوزراء الصناعة السابقين.

- نبذة عن سيرة حياة مدير عام وزارة الصناعة.
- هيكلية وزارة الصناعة.
- أوقات العمل والعطل الرسمية.
- مصالح ودوائر الوزارة:
  - مكتب الوزير.
  - مكتب المدير العام.
  - مصلحة الديوان.
  - مصلحة الشؤون التقنية والخدمات الصناعية.
  - مصلحة التراخيص.
  - مصلحة الدراسات الاقتصادية والانماء الصناعي.
  - مصلحة المعلومات الصناعية.
  - مصالح الصناعة الاقليمية.
- فرص التوظيف: هناك إشارة الى ان فرص التوظيف يمكن متابعتها على العنوان الإلكتروني لمجلس الخدمة المدنية www.csb.gov.lb.
- اتصل بنا.

- **القوانين والأنظمة:**

تعداد للقوانين والأنظمة التي ترعى شؤون الصناعة.

- **نماذج الطلبات:**

- النماذج الخاصة بالتراخيص الصناعية.
- النماذج الخاصة بالشهادات والإفادات الصناعية.
- النماذج الخاصة بطلب إجازة الاستيراد والتصدير.
- النموذج الخاص بالتصديق على شهادة منشأ.
- طلب حماية أو دعم.

- **الاحصاءات الصناعية:**

- التقارير الاحصائية (٢٠١١ لغاية ٢٠١٩).
- احصاءات الصادرات الصناعية.
- احصاءات الواردات من الآلات والمعدات الصناعية.

- حركة التراخيص الصناعية.
- الدليل الصناعي.

- **المنشورات والدراسات:**

- الرؤية التكاملية للقطاع الصناعي في لبنان ٢٠٢٥.
- التخطيط الاستراتيجي (٢٠١٦-٢٠٢٠) لوزارة الصناعة.
- الخطة التشغيلية (٢٠١٦-٢٠١٧) لوزارة الصناعة.
- الخطة التشغيلية ٢٠١٨.
- تقييم الخطة التشغيلية لوزارة الصناعة ٢٠١٨.
- تقييم السنة الأولى من تنفيذ الرؤية.
- دليل الصناعات الغذائية (النسخة الخامسة).
- التقرير نصف السنوي لإنجازات وزارة الصناعة – من تشرين الأول ٢٠١٦ الى آذار ٢٠١٧.
- التقرير نصف السنوي لإنجازات وزارة الصناعة – من نيسان ٢٠١٧ الى أيلول ٢٠١٧.
- موازنة وزارة الصناعة للعام ٢٠١٧.
- المصروف من موازنة وزارة الصناعة للعام ٢٠١٧.
- المصروف من موازنة وزارة الصناعة للعام ٢٠١٧ لغاية نصف السنة.
- المصروف من موازنة وزارة الصناعة للعام ٢٠١٧ عن شهري تشرين الثاني وكانون الأول.
- المصروف من موازنة وزارة الصناعة للعام ٢٠١٨ لغاية نصف السنة.
- المصروف من الموازنة -النصف السنوي الثاني- ٢٠١٨.
- المصروف من موازنة العام ٢٠١٩ - الفصل الاول.
- المصروف من موازنة وزارة الصناعة عن الفصل الثاني للعام ٢٠١٩.
- استدراجات العروض الحاصلة في وزارة الصناعة.
- النظام الإحصائي الصناعي الدائم- دراسة تشمل عينة من المصانع - (سنة المرجع ٢٠١٥).
- مؤشرات عن القطاع الصناعي والوضع الإقتصادي في لبنان ٢٠١٧.

- تقرير حول تقييم اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي لجهة التبادل التجاري للمنتجات الصناعية، ايلول ٢٠١٦.
- تقرير "القطاع الصناعي في لبنان: وقائع وأرقام ٢٠٠٧."
- عرض نتائج "القطاع الصناعي في لبنان: وقائع وأرقام ٢٠٠٧."
- الصناعة والليرة وما بينهما.
- التبعية الاقتصادية.
- ملاحظات وتوصيات وزارة الصناعة على الرؤية الإقتصادية.
- إقتصاد المعرفة.
- موجز حول المبادرات والسياسات التي أطلقتها وزارة الصناعة خلال العامين المنصرمين والمبادرات المستقبلية التي تهدف الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.SDGs
- قدرة السوق المحلي على إستيعاب الإنتاج الصناعي.
- الخطة الإستراتيجية لتنمية المناطق الصناعية (٢٠١٨-٢٠٣٠).
- الصناعة هي الجندي المجهول في معركة النّموالإقتصادي.
- خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي – Brexit.
- لبنان الإقتصاد لتنمية مستدامة (٢٠٢٥).
- جهود وزارة الصناعة وإجراءاتها لمكافحة الفساد.
- الدبلوماسية الإقتصادية.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص فرصة للنهوض بالصناعة اللبنانية.
- الابتكار لتنمية صناعية مستدامة.
- العملات الرقمية او الافتراضية.
- تحديات إستراتيجيات التنمية المستدامة.
- دراسة عن قطاع الألبسة و المنسوجات في لبنان.
- من الريع إلى الإنتاج تحصين القطاع المصرفي اللبناني لمستقبل إقتصادي آمن.
- طريق الحرير.
- دراسة حول قطاع صناعة الجلود وصناعة الأحذية في لبنان.
- النزاع التجاري العالمي.
- تقييم الرؤية – السنة الثانية.

- تقييم الرؤية – السنة الثالثة.
- الخطة التشغيلية ٢٠١٩.
- المصروف من الموازنة -النصف السنوي الثاني- ٢٠١٨.
- المصروف من الموازنة عن العام ٢٠١٨.
- يوميات اقتصادية (نيسان ٢٠١٩).
- يوميات اقتصادية (٢٠١٩/٧/٣).
- النظام الإحصائي الصناعي الدائم-دراسة تشمل عينة من المصانع- (سنة المرجع ٢٠١٦).
- مجلة الحدث الصناعي.

- **الإعلام:**
  - الأخبار.
  - الإعلانات.
- **المشاريع :**
  - برنامج رعاية إنجازات البحوث الصناعية اللبنانية (LIRA).
  - UNIDO_projects_in_Lebanon.
  - البرنامج الوطني لتمكين الصناعيين اللبنانيين من تطبيق متطلبات المواصفات القياسية اللبنانية.
  - الإتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية.
  - مشروع تعاون وزارة الصناعة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.
- **روابط مفيدة:**
  - عناوين التجمعات والنقابات الصناعية.
  - عناوين النقابات والجمعيات.
  - عناوين المنظمات الدولية.
  - الدليل الصناعي.

كما يمكن للجمهور أن يواكب آخر النشاطات التي قام بها وزير الصناعة من خلال تصفح خانتي الأخبار والإعلانات.

٣- في ما يتعلق بتقديم طلبات التراخيص الصناعية، فلقد اعتمدت وزارة الصناعة نظام الشباك الموحّد للترخيص: " ONE STOP SHOP " يقوم هـذا النظام على تقديم الطلب من قبل صاحب العلاقة إلى الوزارة فـي الإدارة المركزية أو لدى احدى المصالح الإقليمية، ومن ثم يحصل مُقَدِّم الطلب على الترخيص المطلوب بعد درسه وتقرير النتيجة من قبل لجنة الترخيص في المحافظة الواقع فيها المصنع والتي تضم مندوبين عن الإدارات المعنية كافة.

٤- إضافة الى الشباك الموحّد للتراخيص الصناعية (لجنة ترخيص في كل محافظة)، يتم اعتماد نظام اللاحصرية الإدارية الى الحد الأقصى الممكن، حيث تسهِّل المصالح الإقليمية للصناعة في المحافظات أمور المواطنين (شهادات وإفادات صناعية - تصديق شهادات المنشأ- مهل إدارية – توجيهات – استشارات – دعم تقني..) حسب مكان وجودهم وتوفّر عليهم أعباء الانتقال إلى العاصمة للحصول على الخدمة المطلوبة.

٥- إستخدام الإعلام لدعم تسويق الصناعة اللبنانية وتحسين صورتها وتشجيع إستهلاك منتجاتها، كما وتشجيع التكامل بين الصناعيين أنفسهم، والتعريف بالصناعات دون تمييز بين الصناعيين أو المناطق.

التعاون وإطلاق مبادرة تسويقية جديدة من القطاع الخاص لبث افلام توثيقية بعنوان "صنع في لبنان" على شاشة ال MTV بتاريخ ٢٠١٩/٤/٥ وغيرها من وسائل الاعلام وعلى مواقع التواصل الاجتماعي وموجز عنها ترويجي في صالات السينما وغيرها في إطار الاعلام التوجيهي وتحسين صورة الصناعة اللبنانية وتشجيع استهلاك منتجاتها. ساهمت الوزارة الصناعة طيلة شهر نيسان بوضع ملصق إعلاني للبرنامج على نفقة جمعية الصناعيين اللبنانيين على اللوحة المنصوبة على سطح الطابق الاول من مبنى الوزارة دعماً للبرنامج.

القسم الثاني: الإنجازات

عملت وزارة الصناعة خلال الفصلين الثاني والثالث من عام ٢٠١٩ بما توفر لديها من جهاز بشري، على تنفيذ المهام المناطة بها بموجب القوانين والأنظمة المرعية الإجراء، فأنجزت

المعاملات المتعلقة بالخدمات الإدارية والمالية بالإضافة إلى الخدمات التي يستفيد منها الجمهور وفقاً للتفصيل التالي:

رصدت سجلات الإدارة المركزية في المديرية العامة للصناعة:

نوع المعاملة	العدد
المعاملات الإدارية العادية الواردة والصادرة	٢٥٣٠
إجازات الإستيراد والتصدير الصادرة	٨٧٣
شهادات المنشأ المصدقة وفواتير السلع المصدرة	٨٠٣٩
الشهادات والإفادات الصناعية الممنوحة	٩٣١

وقد توزعت المعاملات المنجزة في المصالح الإقليمية - في ما خصّ شهادات المنشأ والفواتير والشهادات الصناعية عن ستة أشهر خلال الفصلين الثاني والثالث من عام ٢٠١٩، على الشكل التالي:

الوحدة المصدقة	عدد شهادات المنشأ والفواتير	عدد الشهادات الصناعية
المصلحة الإقليمية في الشمال	٤٣٢	٨٦
المصلحة الإقليمية في البقاع	١١٤٧	١٩٧
المصلحة الإقليمية في النبطية	٢٥	٥١
المصلحة الإقليمية في الجنوب	٤١٩	٨٦

هذا وقد التزمت الإدارة ببرنامج العمل المرفوع إلى دولة رئيس مجلس الوزراء تباعا وبشكل فصليّ.

أهم الإنجازات:

أولا: تعزيز قدرات الإدارة والأجهزة المرتبطة بها:

١- وزارة الصناعة

إنطلاقا من أهمية وجود جهاز إداري مؤهّل وفعّال كشرط جوهري للعمل في إعداد خطط التنمية ومتابعة تنفيذ البرامج، تمّ العمل على تعزيز القدرات البشرية والتقنية في الوزارة من خلال:

١-١. تعزيز الموارد البشرية:

زيادة قدرات مواردها البشرية وتفعيل عمل وحداتها المركزية والإقليمية. متابعة أعمال الوحدات المختلفة وتأمين التنسيق بينها وتحقيق المهام والأهداف وتطوير العمل وتقييم أداء العاملين القياديين فيها، مباشرة و/أو وفق المذكرة الإدارية رقم ١/٢ تاريخ ٢٠١٣/٤/٢٦ التي تتعلق بالطلب الى جميع العاملين من الفئتين الثانية والثالثة إعداد تقارير بالأعمال اليومية المنجزة ترفع شهريا الى المدير العام.

وتحث المديرية العامة جميع العاملين لديها على صقل معارفهم وتعميق خبراتهم العلمية والعملية من خلال تنظيم وحضور ورش العمل ومتابعة الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية وتشجيع البحث العلمي والتواصل الدائم مع منظمات وجمعيات غير حكومية ومنظمات اقليمية ودولية لتبادل الخبرات ومتابعة آخر التطورات المتعلقة بالقطاع الصناعي، توصلا الى إطلاق أو متابعة مشاريع مشتركة تساهم في إنماء القطاع الصناعي اللبناني ومواكبة التطور في العالم وتركيز صناعات قائمة وجديدة قادرة على المنافسة. ضمن هذا الإطار، بادرت المديرية العامة الى تنظيم وانتداب واقتراح مشاركة موظفيها والعاملين لديها في دورات تدريبية وندوات وورش عمل عقدت في لبنان وخارجه (ملحق رقم ٢) حول مواضيع علمية متخصصة تتصل بعمل كل منهم، لا سيما المشاركة في:

- ورشة عمل حول "Occupational, health and Safety" في فندق جفينور روتانا بتاريخي ٢ و٢٠١٩/٤/٣.
- إجتماع مع مؤتمر صحفي لتطبيق تبسيط الاجراءات للتراخيص الصناعية في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية بتاريخ ٢٠١٩/٤/٣.
- ورشة عمل لمتابعة ملف إدارة الموارد البشرية لا سيما الوصف الوظيفي Job Description في مكتب وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية بتاريخ ٢٠١٩/٤/٤.
- عرض نتائج المرحلة الأولى من مشروع تقييم الاداء القطاعي والتنظيمي في السراي الحكومي بتاريخ ٢٠١٩/٤/٨.
- مؤتمر من تنظيم المعهد الوطني للتعاون والتنمية بعنوان: "التعليم المهني يلبي حاجات سوق العمل - دراسة ميدانية لسوق العمل للفنيين العاملين في مجال الكهرباء في لبنان" في فندق The Small Ville بتاريخ ٢٠١٩/٤/١١.

- اجتماع حول تشكيل لجنة مشتركة بين وزارتي الصناعة والتربية والتعليم العالي وجمعية الصناعيين اللبنانيين تهدف الى دراسة وتقييم الإختصاصات المهنية الموجودة ومدى ملاءمتها لسوق العمل في مبنى وزارة التربية والتعليم العالي بتاريخ ٢٠١٩/٥/٧.
- إجتماع في وزارة الإقتصاد والتجارة كممثل عن المجلس الوطني للإعتماد "كوليباك" في المجلس الوطني للقياس بتاريخ ٢٠١٩/٥/٧.
- إجتماع فني بخصوص خطة مكافحة السالمونيلا في وزارة الزراعة بتاريخ ٢٠١٩/٧/٥.
- إجتماع مع المشرفين على برنامج "قياس وتفتيش الاداء القطاعي والتنظيمي" بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٢ في ستاركو بيروت.
- الإجتماع التنسيقي مع فريق عمل من الخبراء في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية حول التحضير لمسودة الخطة الوطنية الإستراتيجية لمكافحة الفساد بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧.
- ورشة عمل حول عرض نتائج الدراسة حول المهارات والمهن المطلوبة في قطاعي الطباعة والتغليف في فندق البريستول بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٩.
- ورشة العمل من تنظيم جمعية "Nudge Lebanon" وطلاب الجامعة الأميركية حول تطبيق قانون حق الوصول إلى المعلومات في أوتيل البريستول – بيروت بتاريخ ٢٠١٩/٥/٣٠.
- إجتماع حول مهارات الدعوة في مجال النوع الإجتماعي والتجارة (ضمن إطار نشاطات الهيئة الوطنية لشؤون المرأة) في بادوفا أوتيل – سن الفيل بتاريخي ١٧ و٢٠١٩/٦/١٨.
- حفل إطلاق برنامج التعاون بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الحوكمة والتحوّل الرقمي من باب تعزيز حق المواطن في الوصول الى المعلومات وفق مضمون القانون رقم ٢٨ تاريخ ٢٠١٧/٢/١٠ في السراي الحكومي بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٤.

- ورشة عمل من تنظيم مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية حول مناقشة الخطة التنفيذية لتطبيق قانون حق الوصول إلى المعلومات في أوتيل راديسون بلو مارتينيز بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٥.
- إجتماع تقني بين ممثلين لوزارة الصناعة وممثلين للإتحاد الأوروبي حول مناقشة سير تطبيق مشروع التخطيط الإستراتيجي ومشروع تبسيط الإجراءات الإدارية ومشروع تنمية الموارد البشرية في مبنى وزارة الصناعة بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٦.
- دورة تدريبية حول "هندسة البرامج التدريبية" في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٧.
- إجتماع تنسيقي للجنة الليطاني في وزارة الصحة بيروت بتاريخ ٢٠١٩/٧/١.
- إجتماع تقني على مستوى الخبراء في الأسكوا (EGM) حول تحديات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الصناعي بتاريخي ١ و٢٠١٩/٧/٢.
- إجتماع لمتابعة ملف إدارة الموارد البشرية لا سيما الوصف الوظيفي Job Description في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢.
- الإجتماع السادس لمجموعة العمل المشتركة بين لبنان والإتحاد الأوروبي لتحفيز التجارة والإستثمار في بعثة الإتحاد الأوروبي في بيروت بتاريخ ٢٠١٩/٧/٥.
- دورة تدريبية حول إعداد مستندات المشاريع (Concept Note) منظمة من قبل اليونيدو في مبنى وزارة الصناعة بين ٩ و٢٠١٩/٧/١١.
- ورشة عمل حول إعادة هيكلية القطاع العام في مقر وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية بتاريخي ١٦ و٢٠١٩/٧/١٧.
- ورشة عمل من تنظيم وزارة الزراعة حول تحسين إستراتيجيات تسويق التفاح بتاريخي ٢٣ و٢٠١٩/٧/٢٤.
- ورشة عمل عن محطات التكرير للصناعات الغذائية في وزارة البيئة/بيروت بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٣.
- إجتماع حول التقنيات المستخدمة لنظافة أماكن العمل في فندق فادوفا من تنظيم شركة PRAUCS بتاريخ ٢٠١٩/٧/٣١.
- اطلاق الحملة الاعلانية للصناعة في السراي الحكومي بتاريخ ٢٠١٨/٧/٣١.

- إجتماع لمتابعة ملف إدارة الموارد البشرية في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية بتاريخ ٢٠١٩/٨/٦.
- الإجتماع التحضيري الخاص بالدورة الأولى للجنة العُليا اللبنانية الإماراتية في وزارة الإقتصاد والتجارة بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٠.
- إجتماع حول ال e-learning في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٢.
- الإجتماع التحضيري الخاص بالدورة الثانية للجنة العُليا اللبنانية الأرمنية في وزارة الإقتصاد والتجارة بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٦.
- ورشة عمل عن منع التطرف العنيف في السراي الحكومي بتاريخي ٢٧ و٢٠١٩/٨/٢٨.
- الإجتماع التحضيري الخاص بالدورة الثامنة للجنة العُليا اللبنانية الأردنية في وزارة الإقتصاد والتجارة بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٨.
- ورشة عمل حول تقييم المخاطر كأساس لأخذ القرار في وزارة الزراعة بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٩.
- ندوة عن تلوث الليطاني في السراي الحكومي بتاريخ ٢٠١٩/٩/٣.
- إجتماع اللجنة الفنية المتخصصة بوضع مسودة الخطة الوطنية الإستراتيجية لمكافحة الفساد في مبنى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٣.
- ورشة عمل حول الحق في الوصول الى المعلومات من تنظيم مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٦.
- إجتماع تقني لمناقشة وتقييم خطة ماكينزي المتعلقة بالشق الزراعي، حيث قدمت وزارة الصناعة في هذا الإجتماع تقريراً مفصلاً يتضمن ملاحظات الوزارة بالموضوع أعلاه، إضافة الى وضع خطة موجزة لتنمية القطاع الزراعي وذلك في غرفة التجارة والصناعة والزراعة بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٧.
- عرض ومناقشة الدراسة البيئية حول التنقيب عن النفط في فندق راديسون – بيروت بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٩.

- إجتماعان حول ملف إدارة الموارد البشرية لا سيما نماذج الوصف الوظيفي في مجلس الخدمة المدنية بتاريخي ٢٣ و٢٠١٩/٩/٣٠.
- ورشة عمل بعنوان "الوقاية من الفساد: المفاهيم والأدوات والتطبيقات القطاعية" في أوتيل مونرو – بيروت بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٥.
- ورشة عمل عن إعادة الهيكلة في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتاريخي ٢٥ و٢٠١٩/٩/٢٦.
- الإجتماع التحضيري المتعلق بإجتماعات اللجنة العُليا اللبنانية القطرية في وزارة الإقتصاد والتجارة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٦.
- منتدى بيروت العاشر للطاقة من تنظيم المركز اللبناني لحفظ الطاقة في فندق لورويال – ضبية بالتواريخ التالية: ٢٥، ٢٦ و٢٠١٩/٩/٢٧.

١-٢. أسلوب العمل:

تستمر المديرية العامة باعتماد الشفافية واللقاءات المباشرة وسياسة الباب المفتوح وتبادل الآراء والعصف الذهني والإيجابية والإنفتاح في عملية صنع القرار. كما تعتمد على فرق العمل التخصصية وأسلوب التعاون والتكامل بين العاملين وبينهم وبين المدير العام لأفضل إنتاجية وأعمق تحفيز وأفضل خدمة للجمهور. ويتم التركيز على التطوير والتفعيل المستمرين للعمل المطلوب إنجازه من قبل مختلف الوحدات في المديرية العامة للصناعة من خلال فرق العمل الديناميكية العابرة للوحدات الإدارية بما يدعم تفعيل التخصصية والتحديث والعمل المشترك والإستفادة من تعدد الإختصاصات وتناغم المهام والخبرات.

وتتم مراقبة سير العمل ومتابعته من خلال الاجتماعات واللقاءات الدورية وعند الضرورة والتفتيش الدوري للمصالح المركزية والاقليمية ومتابعة الموظفين فيها واتخاذ التدابير الآيلة الى حسن تنفيذ القوانين والأنظمة.

١-٣. تأهيل المبنى وتأمين التجهيزات والمستلزمات الفنية والمكتبية المناسبة:

- أعمال صيانة دائمة سريعة ومتواصلة للمبنى المركزي ومباني المصالح الإقليمية (إضاءة – تدفئة وتبريد – أبواب – حمامات – تمديدات كهربائية وإلكترونية وهاتفية – مياه – مفروشات..).

- صدر عن وزير الصناعة القرارات التالية:

- رقم ١/٥٨ تاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ (إجراء إستدراج عروض لشراء آلات تصوير لزوم وزارة الصناعة) يوم ٢٠١٩/٦/٢٥ وفقاً للشروط والمواصفات المبينة في دفتر الشروط الخاص رقم ١٧١١-١٣٣/ص تاريخ ٢٠١٩/٥/١٤ والجدول المرفق به – وفي هذا الإطار صدر القرار رقم ١/٦٦ تاريخ ٢٠١٩/٦/٢١ قضى بتأليف لجنة فض عروض لشراء آلات تصوير مستندات.

- رقم ١/٥٩ تاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ (إجراء إستدراج عروض لتلزيم قرطاسية للمكاتب لزوم وزارة الصناعة) يوم ٢٠١٩/٦/٢٥ وفقاً للشروط والمواصفات المبينة في دفتر الشروط الخاص رقم ١٧١٣-١٣١/ص تاريخ ٢٠١٩/٥/١٤ والجدول المرفق به – وفي هذا الإطار صدر القرار رقم ١/٦٥ تاريخ ٢٠١٩/٦/٢١ قضى بتأليف لجنة فض عروض تلزيم القرطاسية.

- رقم ١/٦٠ تاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ (إجراء إستدارج عروض لتلزيم مطبوعات لزوم وزارة الصناعة) يوم ٢٠١٩/٦/٢٥ وفقاً للشروط والمواصفات المبينة في دفتر الشروط الخاص رقم ١٧١٢-١٣٢/ص والجدول المرفق به – وفي هذا الإطار صدر القرار رقم ١/٦٤ تاريخ ٢٠١٩/٦/٢١ قضى بتأليف لجنة فض عروض تلزيم المطبوعات.

- ١/٨٢ تاريخ ٢٠١٩/٨/٧ (يتعلق بإجراء إستدراج عروض لتلزيم مطبوعات لزوم وزارة الصناعة).

- ١/٨٣ تاريخ ٢٠١٩/٨/٧ يرمي إلى تجزئة إعتماد بقيمة تسعة ملايين ليرة لبنانية فقط لا غير في موازنة وزارة الصناعة لعام ٢٠١٩ لتأمين سيارات تملكها المديرية العامة للصناعة لدى إحدى شركات التأمين.

- ١/٨٨ تاريخ ٢٠١٩/٨/٢٦ (تأليف لجنة فض عروض تلزيم مطبوعات لزوم وزارة الصناعة).

- ١/٩٣ تاريخ ٢٠١٩/٩/٩ (نقل اعتمادات من فقرة الى فقرة ومن نبذة الى نبذة ضمن البند الواحد) حيث تم نقل إعتماد بقيمة ستة ملايين ليرة لبنانية لتأمين لوازم مكتبية وقرطاسية.

١-٤. **التأهيل التقني:**

- العمل على حسن سير البريد الالكتروني الخاص بالوزارة.
  Managing & troubleshooting the different e-mail under (industry.gov.lb domain)
- ادارة وصيانة الشبكة الداخلية للوزارة.
  (Network administration, maintenance and troubleshooting)
  (Servers and domain administration, maintenance and troubleshooting)
- العمل على حسن سير ساعة وبرنامج ضبط الدوام واستخراج البيانات عند الطلب.
  (Time attendance administration maintenance and troubleshooting)
- متابعة سير عمل برنامج مكننة سير المعاملات الالكترونية Workflow وحل المشاكل التقنية الطارئة.
- "Server's Backup" ٣ مرات في الأسبوع.
- إدارة الأنظمة:
  - ادخال اجهزة الى "Industrial Domain".
  - تنزيل ويندوز ٧ واوفيس وتنشيطها عبر الانترنت وتدريب الموظفين على استعمالها.
- إدارة الشبكات:
  - صيانة الشبكات وحل جميع المشاكل المتعلقة بها.
  - مشاكل الانترنت from network problems or problems (Ogero).
  - تصليح ال Switches.
- ادارة قواعد البيانات:
  - إدارة قواعد البيانات SQL Server Management, ORACLE .
- صيانة:

- تركيب اجهزة جديدة وطابعات وماسحات ضوئية وغيرها.
- استبدال UPS المعطلة.
- حل مشاكل متعلقة بالطاقة.
- معالجة الاعطال التي تطرأ على البريد الالكتروني في الوزارة.

- العمل على تحميل أخبار الوزير والاحصاءات وكافة المعلومات المطلوبة على صفحة الانترنت الخاصة بالوزارة والقيام بالتعديلات اللازمة.
- Implementation, configuration, deployment and monitoring of the new Kaspersky endpoint security on servers and clients.
- Implementation, configuration, deployment and monitoring of the new Hillstone firewall.
- تنسيق ومتابعة استخراج المعلومات من قاعدة بيانات الشهادات الصناعية والتراخيص الصناعية القاعدة الرئيسية للمصانع، وإيجاد حلول للمشاكل التي تعترض عملية ادخال المعلومات.
- التنسيق ومتابعة ادخال التعديلات الضرورية على قاعدة بيانات الشهادات الصناعية وتحديث البرامج الملحقة بها.
- متابعة حسن سير جميع الاجهزة في غرفة الخوادم
(Cooling unit- UPS-FM200 Fire system)

١-٥. <u>السعي إلى ملء المراكز الشاغرة في ملاك وزارة الصناعة:</u>

- أحيل كتاب وزير الصناعة رقم ١١١٥ تاريخ ٢٠١٩/٥/٢٣ على وزارة المالية لتأمين نقل اعتمادات من إحتياطي الموازنة العامة الى موازنة وزارة الصناعة للعام ٢٠١٩ للتعاقد مع ستة عاملين (خمسة مهندسين وعنصر استقصاء واحد) لدى مجلس الجنوب معتبرين من الفائض.
- تم نقل موظفين إثنين ضمن الإدارة الواحدة والسلك الواحد من الفئة الثالثة من وظيفة إلى أخرى في ملاك وزارة الصناعة بموجب قرار وزير الصناعة رقم ١/٨٥ تاريخ ٢٠١٩/٨/١٩ بشأن نقل:

١- السيد مأمون محمد ناصر، مهندس رئيس دائرة الخدمات الصناعية في مصلحة الصناعة الإقليمية في البقاع (الرقم المالي: ٢٤٩) إلى وظيفة مهندس رئيس دائرة الترخيص والمراقبة في مصلحة الصناعة الإقليمية في بعلبك -الهرمل (مركز شاغر).

٢- السيد علي محمود عاصي- مهندس في دائرة الترخيص والمراقبة في مصلحة الصناعة الإقليمية في البقاع في ملاك وزارة الصناعة (الرقم المالي: ٢٥٨) إلى وظيفة مهندس في دائرة الخدمات الصناعية في مصلحة الصناعة الإقليمية في بعلبك -الهرمل (مركز شاغر).

- تم تعديل تسمية أجير دائم في وزارة الصناعة-المديرية العامة للصناعة- بموجب قرار وزير الصناعة رقم ١/٩٠ تاريخ ٢٠١٩/٩/٥.
- تعاقدت وزارة الصناعة مع السيد زاهر سامي رعد-بعد الموافقة على نقله من الصندوق المركزي للمهجرين لدى رئاسة مجلس الوزراء- على"مهام العلاقات العامة والمراجعات" بموجب عقد إتفاق أساسي رقم ١/١٠٣ تاريخ ٢٠١٩/٩/١٧، وبعد موافقة مجلس الخدمة المدنية بقراره رقم ٦٥٥ تاريخ ٢٠١٩/٨/٢١.
- تمت مغادرة باحثين إقتصاديين مركز عملهما الكائن في الإدارة المركزية لوزارة الصناعة بتاريخ ٢٠١٩/٧/٣١ – تنفيذاً لمضمون المرسوم رقم ٥١٨٣ تاريخ ٢٠١٩/٧/١٦، حيث عُينا بصفة محلل إقتصادي في ملاك وزارة المالية – مديرية المالية العامة.

١-٦. <u>التعاون وتقديم المعلومات الصناعية:</u>

- إصدار تقارير الإحصاءات الشهرية المتعلقة بالصادرات الصناعية وواردات الآلات والمعدات الصناعية.
- الاشراف على مشروع النظام الاحصائي الدائم الذي تم البدء بتنفيذه بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢ ومراجعة الاستمارات التي تم ملؤها من قبل الصناعيين.
- إجابة الطلبات المقدمة من مختلف الجهات للحصول على معلومات عن عناوين المصانع وتحضير اللوائح اللازمة وتسليمها الى أصحاب العلاقة.

- متابعة تنقيح المعلومات الواردة في قاعدة بيانات التراخيص للتأكد من صحتها من خلال مراجعة ملفات القرارات، تصحيح الأخطاء وإضافة المعلومات الضرورية الناقصة وإعطاء رقم تعريفي لكل مصنع.
- متابعة تفعيل نظام الأرشفة الإلكترونية للوزارة وتيويم صفحتها الإلكترونية.

١-٧. العلاقات الداخلية والخارجية والنشاط الإعلامي:

- شارك مدير عام وزارة الصناعة مع فريق عمل الوزارة لا سيما منسق ونقطة اتصال برنامج الأمن الكيميائي وبمشاركة فريق من قطاع الصناعات الكيميائية بورشة عمل أقيمت في أثينا – اليونان حول "مراقبة الواردات والمواد الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج" من ٦/١١ الى ٢٠١٩/٦/١٣.
- المشاركة في ورشة عمل مشروع ليتموس (LITMUS) بالتعاون مع منظمة الأنتربول حول زيادة جهوزية الفريق الوطني لل "CBRN" تجاه الحوادث الكيميائية المتصلة بالإرهاب وذلك من ٢٤ الى ٢٠١٩/٦/٢٨.
- شاركت وزارة الصناعة بشخص منسق ونقطة إتصال برنامج الأمن الكيميائي في وزارة الصناعة في قمّة الصناعات الكيميائية في New Orleans/ نيو أورليانز- أمريكا- حيث تم التباحث في التهديدات التي يمكن أن تطال الصناعات الكيميائية وطريقة التخفيف من آثارها السلبية وبالأخص موضوع الطائرات المسيّرة بدون طيّار/Drones بين ١٥ و٢٠١٩/٧/١٩.

١-٨. متابعة أعمال الكشوفات الصناعية :

تمهيداً لمنح التراخيص والشهادات والإفادات الصناعية من قبل الإدارة المركزية والمصالح الإقليمية وفقا للأصول، وبهدف تنظيم الصناعات القائمة والعاملة والمساهمة في تحسين أوضاعها ورفع مستوى الجودة فيها وقوننة كياناتها والتواصل المباشر مع المصانع و التفاعل مع مشاكلها وأوضاعها ومطالبها تستمر وتتفعل باضطراد عملية تفعيل الكشوفات الفنية وتطويرها عمليا وفنيا من قبل مهندسي الوزارة ووضع تقارير شاملة عن أوضاع المصانع المعنية مع اعتماد نموذج مبسط تتم مكننته وتشبيك نتائج التقارير بشفافية عالية.

ويتم الكشف بالأولوية على مصانع الصناعات الغذائية والمسالخ والمصانع المتممة لها (زجاج – كرتون – ورق – بلاستيك – ألمنيوم – نايلون..) وغيرها من المصانع الجديدة التي تطلب خدمات الوزارة، وصولا الى الكشف على جميع المصانع العاملة في لبنان عندما تسمح الظروف والإمكانيات (فريق عمل كاف – إمكانيات لوجستية لتأمين التنقلات – المسح الصناعي...) وتتخذ الإجراءات المناسبة بحسب نتائج الكشوفات (تنبيهات – اقفال مؤقت – طلبات تسوية – إعادة فتح..).

١-٩. <u>التركيز على حماية البيئة:</u>

إضافة الى وضع الإتفاقيات الدولية لتشجيع ونشر مفهوم الصناعات الخضراء القائمة على حث ودفع الصناعة الصديقة للبيئة التي أعدتها دائرة تشجيع الصادرات في المديرية العامة، تعمل الوحدات المختصة الأخرى (الدراسات التقنية – الخدمات الصناعية – التراخيص – المراقبة – لجان التراخيص..) على متابعة اجتماعاتها بهذا الخصوص وتطوير عملها بشكل حثيث من أجل الحفاظ على البيئة ومعالجة مشاكل النفايات والانبعاثات الصناعية إما منفردة (شروط ترخيص – كشوفات – إجتماعات مباشرة – ندوات..) أو بالمشاركة والتعاون مع جهات أخرى لا سيما وزارة البيئة (لمعالجة تلوث حوض الليطاني ونهر الغدير – معالجة الإنبعاثات الصناعية – بصمة الكربون – دراسات وفحوصات الأثر البيئي..).
كما يتواصل العمل على مناطق أخرى (الشويفات – كفرشيما – الجديدة – البوشرية – الفنار – عين سعادة – رومية – برج حمود – تعنايل – بعلبك وزحلة) للهدف ذاته.

- مراسلة معمل سبلين حول ورود شكاوى الى وزارة الصناعة والنيابة العامة المالية حول أضرار بيئية ناشئة عن أعمال حفر ونقل أتربة طينية كجزء من المواد الأولية اللازمة لصناعة الإسمنت في المعمل المذكور، لطلب القيام بأعمال التأهيل والتحريج في العقارات المتضررة خلال مهلة اقصاها ثلاثة أشهر دون أن يعني ذلك بأي شكل من الأشكال إستخراج او نقل أي أتربة صناعية بل فقط أعمال التأهيل والتحريج وزراعة الأشجار (كتاب رقم ١٦٨٧ – ١٥٩٠/و تاريخ ٢٠١٩/٦/١٨).

إفادة وزارة البيئة ووزارة الداخلية والبلديات بموجب كتاب بذات الرقم والتاريخ بالكتاب المرسل الى معمل سبلين لأخذ العلم.

- الكشف على مصانع في محيط الليطاني في البقاع بالتواريخ التالية: ٨، ٩، ١١، ١٥، ١٨ و٢٠١٩/٧/٢٩.
- إيداع شركة كومبوست بلدي ش.م.ل بناءً على طلبها لائحة بالمصانع والمسالخ التي تنتج نفايات مضرة للبيئة أو مواد ممكن إعادة تدويرها (كتاب رقم ٢٦٣٨ – ٢٤٧١/و تاريخ ٢٠١٩/٨/٧).
- أصدرت وزارة الصناعة القرار رقم ٧٨٩٦/ت القاضي بتنبيه كافة المصانع ضمن محافظتي البقاع وبعلبك الهرمل والقائمة على حوض نهر الليطاني وبحيرة القرعون إلى إيقاف كافة أشكال تصريف النفايات ما لم تخضع للمعالجة وذلك ضمن مهل محددة، كما تم تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة الصناعة والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني للقيام بعملية المسح والمتابعة بموجب القرار رقم ١/١٢.

٢ - المجلس اللبناني للاعتماد[١]:

Conseil Libanais D'Accreditation / COLIBAC

نصّ القانون رقـم ٥٧٢ تاريخ ٢٠٠٤/٢/١١ (إنشاء المجلس اللبناني للاعتماد) على دور المجلس حيث عرّفت المادة الثالثة عن ماهيته :

مؤسسة عامــة تخضع لوصاية وزارة الصناعة، وذلك وفقا لما يلي :

" يتمتع المجلس اللبناني للاعتماد بالشخصية المعنوية وبالاستقلالين المالي والاداري ويخضع لأحكام هذا القانون وأحكام النظام العام للمؤسسات العامة في كل ما لم ينص عليه هذا القانون ويرتبط مباشرة بوزارة الصناعة التي تمارس سلطة الوصاية عليه، ولا يخضع لسلطة مجلس الخدمة المدنية مع مراعاة أحكام المادة الثامنة ولا لرقابة ديوان المحاسبة ".

[١]. صدر كل من المرسوم رقم ٥٠٣٢ تاريخ٩/٧/ ٢٠١٠ (نظام المستخدمين في المجلس اللبناني للاعتماد)،والمرسوم رقم ٥٠٣٣ تاريخ ٢٠١٠/٩/٧ (النظام المالي للمجلس اللبناني للإعتماد COLIBAC) والمرسوم رقم ٥٠٣٤ تاريخ ٢٠١٠/٩/٧ (النظام الداخلي للمجلس اللبناني للإعتماد COLIBAC).

قدمت وزارة الصناعة الى المجلس اللبناني للإعتماد مكاتب في المبنى المركزي - ريثما يتم تأمين مقر دائم له يلائم مهامه.

- تم عقد عدة إجتماعات لمجلس إدارة المجلس اللبناني للإعتماد في التواريخ التالية: ٣/٢٨، ٤/١٠ و٢٠١٩/٤/١٨ لإقرار مشروع مرسوم تنظيم المجلس اللبناني للإعتماد. وتم إعداد المراسلات اللازمة الى وزير الصناعة ومجلس شورى الدولة بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٤.

- ورد ردّ مجلس شورى الدولة بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٩ (سُجِّل في قلم وزارة الصناعة برقم ٢٠١٨/١٦٧٤-٣٢٣٦/و تاريخ ٢٠١٩/٩/١٩) قضى بإجراء بعض التعديلات على مشروع مرسوم تنظيم المجلس اللبناني للإعتماد.

٣- هيئة إنشاء وإدارة مراكز التجمع الصناعي:

تناولت المادة الأولى من المرسوم رقم ١٦٦٠ تاريخ ١٩٧٩/١/١٧ (وضع مشروع القانون المعجل المحال على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٢٨٣ تاريخ ١٩٧٨/٥/٤ الرامي الى إحداث مؤسسة عامة تدعى" هيئة إنشاء وإدارة مراكز التجمع الصناعي" موضع التنفيذ)، إحداث هذه الهيئة كما يلي :

تحدث مؤسسة عامة تدعى " هيئة إنشاء وإدارة مراكز التجمع الصناعي " تعرف في ما يلي ب "الهيئة".

تتمتع الهيئة بالشخصية المعنوية وبالإستقلالين المالي والإداري وترتبط مباشرة بوزير الصناعة والنفط.

لا تخضع الهيئة في أعمالها إلا لرقابة التفتيش المركزي ولأحكام هذا القانون والأنظمة التي يجري وضعها تنفيذاً لهذه الاحكام ...".

لم تعمل المؤسسة منذ صدور قانون إنشائها. وقد تم إقتراح إلغاءها في إطار مشروع قانون لتعديل قانون إحداث وزارة الصناعة رقم ٩٧/٦٤٢ لعدم ملاءمتها للغاية التي أنشئت لأجلها والإستعاضة عنها بآليات أخرى.

٤- مـؤسسـة المقـاييس والمـواصفات اللبنـانيـة - ليبنور:

(Lebanese Standards Institution / LIBNOR)

نصّ القانون الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٧/٢٣(قانون إنشاء مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية) في المادة الأولى منه على ما يلي:

"تنشأ في لبنان هيئة مستقلة للمقاييس والمواصفات تدعى مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية و تعرف دوليا بالتسمية المختصرة ليبنور بالاحرف اللاتينية".

ترتبط المؤسسة بوزارة الصناعة بموجب المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٢ تاريخ ١٩٩٧/٦/٢ (إحداث وزارة الصناعة) والمادة الأولى من المرسوم رقم ١٣١٧٣ تاريخ ١٩٩٨/١٠/٨ (تنظيم وزارة الصناعة وتحديد مالكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها) وتخضع لوصايتها.

تتولى مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية وحدها - بصورة حصرية - وضع المقاييس والمواصفات الوطنية وتعديلها ومنح حق إستعمال شارة المطابقة للمقاييس والمواصفات اللبنانية.

وقد صدر عن وزير الصناعة القرارات التالية:

١- رقم ١/٦٩ تاريخ ٢٠١٩/٧/٨(تصديق وقطع حساب وميزان حسابات مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية للعام ٢٠١٨) حيث صُدِّق بموجبه قرار مجلس إدارة ليبنور رقم ١/١٢٤ تاريخ ٢٠١٩/٦/٢٦ القاضي بإقرار قطع حساب وميزان حسابات المؤسسة للعام ٢٠١٨.

٢- رقم ١/٧٠ تاريخ ٢٠١٩/٧/٨ (التصديق على مشروع موازنة مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (ليبنور) ٢٠١٩ المعدل لناحية تخفيض مساهمة الدولة).

٣- رقم ١/٩٩ تاريخ ٢٠١٩/٩/١٧ (إعطاء" مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية " مساهمة مالية) من موازنة وزارة الصناعة لعام ٢٠١٩ قدرها فقط /٣١٧.٣٣٣.٠٠٠/ ل.ل. كمساهمة في الرواتب والأجور والتعويضات المرتبطة.

٤- رقم ١/١٠٠ تاريخ ٢٠١٩/٩/١٧ (إعطاء "مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية" مساهمة مالية) من موازنة وزارة الصناعة لعام ٢٠١٩ قدرها فقط /١٩٤.٤٠١.٠٠٠/ل.ل. لإستعمالها في نفقاتها التشغيلية والتقنية.

ايداع مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي وديوان المحاسبة نسخاً عن محاضر ثماني إجتماعات لمجلس إدارة مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية التالية:

- ١٢٠ تاريخ ٢٠١٩/٣/٢٦ والمصدق بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٢، وذلك بموجب كتب وزير الصناعة الصادرة بذات الرقم ١٥٢٠-١٤٣١/تاريخ ٢٠١٩/٤/٢٥.
- رقم ١٢١ تاريخ ٢٠١٩/٤/١٢ والمصدق بتاريخ ٢٠١٩/٥/٣، وذلك بموجب كتب وزير الصناعة الصادرة بذات الرقم ١٧٣٠-١٦٤٦/و تاريخ ٢٠١٩/٥/٢٩.
- ١٢٢ تاريخ ٢٠١٩/٥/٣ المصدق بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٤، وذلك بموجب كتب وزير الصناعة الصادرة بذات الرقم ١٩٠٣-١٧٨٤/و تاريخ ٢٠١٩/٦/٣.
- ١٢٣ تاريخ ٢٠١٩/٥/٢٤ المصدق بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٤، وذلك بموجب كتب وزير الصناعة الصادرة بذات الرقم ٢٣٠٩ – ٢١٧٧/و تاريخ ٢٠١٩/٧/١.
- ١٢٤ تاريخ ٢٠١٩/٦/١٤ المصدق بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢١، وذلك بموجب كتب وزير الصناعة الصادرة بذات الرقم ٢٣٩١ – ٢٢٤٩/و تاريخ ٢٠١٩/٧/١٢.
- ١٢٥ تاريخ ٢٠١٩/٦/٢١ المصدق بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٧، وذلك بموجب كتب وزير الصناعة الصادرة بذات الرقم ٢٤٠٦ – ٢٢٥٦/و تاريخ ٢٠١٩/٧/١٢.
- ١٢٦ تاريخ ٢٠١٩/٦/٢٧ المصدق بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٧، وذلك بموجب كتب وزير الصناعة الصادرة بذات الرقم ٢٨١٥ – ٢٦٢٨/و تاريخ ٢٠١٩/٨/٧.
- ١٢٧ تاريخ ٢٠١٩/٧/١٩ المصدق بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢، وذلك بموجب كتب وزير الصناعة الصادرة بذات الرقم ٢٩٦٤ – ٢٧٥٩/و تاريخ ٢٠١٩/٨/٧.

٥- معهد البحوث الصناعية:

(IRI / Industrial Research Institute)

معهد البحوث الصناعية مؤسسة لبنانية للدراسات والبحوث الصناعية العلمية والتطبيقية والفحص والقياس والتحليل المادي - العلمي . انه جمعية ذات نفع عام - لها شخصية مدنية اعتبارية، مستقلة ادارياً ومالياً، وممثلة بمجلس إدارة يرأسه وزير الصناعة.

ويرتكز عمل معهد البحوث الصناعية على: أعمال الفحوص المخبرية والميدانية والتحاليل والاختبارات واعطاء شهادات المطابقة (للمواصفات اللبنانية وغيرها).

وقد ربط المشترع معهد البحوث الصناعية بوزارة الصناعة بموجب:

- المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٢ تاريخ ١٩٩٧/٦/٢(قانون إحداث وزارة الصناعة).
- المادة الأولى من المرسوم رقم ١٣١٧٣ تاريخ ١٩٩٨/١٠/٨ (تنظيم وزارة الصناعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها).

والتنسيق بين الوزارة والمعهد دائم ويتفعل باستمرار على صعيد حضور جلسات مجلس ادارته وتنفيذ المقررات الصادرة عنه والإشراف على أنشطته والتعاون في مجال الفحوصات على العينات التي يأخذها المهندسون من منتجات المصانع للتثبت من جودتها وإقامة ورش عمل مشتركة بمجالات مختلفة.

مُنِحَ معهد البحوث الصناعية مساهمة مالية من موازنة وزارة الصناعة لعام ٢٠١٩ بموجب قرار وزير الصناعة رقم ١/١٠١ تاريخ ٢٠١٩/٩/١٧ قدرها فقط /٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠/ل.ل. لإستعمالها في نفقاته الإدارية والتقنية عن العام ٢٠١٩.

ثانيا: رفع القدرة التنافسية للمنتجات اللبنانية:

تواجه العمل في هذا الإطار تحديات عديدة أبرزها البحث عن السبل الهادفة الى خفض أكلاف الإنتاج (المناطق الصناعية الجديدة على أراض بلدية – إنجاز مشروع خفض كلفة الطاقة بدعم حكومي – مشاريع كفاءة الطاقة...) وترسيخ مفاهيم التخصصية (إجتماعات – ورش عمل – كتب – تحفيز...) في الصناعة الوطنية والجودة العالية والصناعة الخضراء وتشجيع

الصناعات الجديدة القائمة على قيمة مضافة عالية والمساعدة على حل المشاكل التي يواجهها الصناعيون اللبنانيون (داخل لبنان وخارجه) بأسرع وقت وأقل كلفة وأفضل نتائج وتشجيع التصدير كما العمل على تشجيع الإستهلاك الداخلي للمنتجات الوطنية وهي خطوات عملانية تنفيذية للرؤية التكاملية للمديرية العامة "لبنان الصناعة ٢٠٢٥" المعلنة في حزيران ٢٠١٥ والهادفة الى التنمية المستدامة للقطاع الصناعي والدور الرائد لوزارة الصناعة في قيادة سليمة وآمنة لهذه التنمية.

أما الوسائل فكانت من خلال إتخاذ الخطوات التالية:

١. **تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص:**

- التواصل دائم مع الصناعيين ونقاباتهم وتجمعاتهم لتفعيل التعاون والتنسيق.

٢. **إستمرار العمل على تفعيل التنسيق والتعاون مع الأجهزة المعنية بالجودة:**

- معهد البحوث الصناعية (IRI)
- المجلس اللبناني للإعتماد (Colibac)
- مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (Libnor)

٣. **دعم مطالب الصناعيين:**

- مراسلة المجلس الأعلى للجمارك بشأن طلب شركة المتحد ش.م.ل. إضافة صناعة التغليف الى الصناعات المعفاة المحددة حالياً وتطلب توسيع قاعدة الاعفاء الصناعي ليشمل أفلام كلورور الفينيل عند إستعمالها في هذه الصناعة، حيث أنه لا يتوفر انتاج محلي من هذه الافلام وفقاً لكتاب جمعية الصناعيين اللبنانيين والذي أكدت فيه ما أفادت به نقابة أصحاب الصناعات الورقية والتغليف في لبنان (كتاب رقم ٤٨٣ – ٤٦٤/و تاريخ ٢٠١٩/٦/١).
- مراسلة الأمانة العانة لرئاسة مجلس الوزراء حول الشكوى الواردة من نقابة الدباغين اللبنانيين من تراجع هذا القطاع لأسباب عدة أهمها تصدير الجلد الخام الذي يعتبر مادة أولية للصناعة الجلدية، لإحالة طلب النقابة المستدعية وعرضه على مقام مجلس الوزراء مع إقتراح وزارة الصناعة الموافقة على فرض رسم

تصدير الجلد الخام الملائم لصناعة الجلود وصناعة الأحذية بمعدل ٢٥% من القيمة (كتاب رقم ٢٠٩٠ – ١٩٨٨/و تاريخ ٢٠١٩/٧/١٢).

- مراسلة المجلس الأعلى للجمارك حول الإستدعاء المقدم من قبل شركة كابلات لبنان تطلب فيه إعفاء أسلاك من صلب من الرسوم الجمركية بموجب الرمز الصناعي (٣٢٢) وذلك عند إستعمالها في تصنيع الكابلات الهاتفية والكهربائية، لإفادة المجلس بموافقة وزارة الصناعة على طلب الشركة المستدعية بعد موافقة وزارة الإقتصاد والتجارة وإفادة نقابة صانعي التجهيزات الكهربائية في لبنان والشركة اللبنانية للمعادن وجمعية الصناعيين اللبنانيين بعدم توفر إنتاج وطني من هذه الأسلاك (كتاب رقم ٨٨٧ – ١٥٥٠/و تاريخ ٢٠١٩/٨/٧).

٤. تفعيل الملفات الدولية ذات الأثر الإقتصادي – الصناعي:

- بروتوكول تعاون بين لبنان والمغرب:

- إيداع جمعية الصناعيين اللبنانيين كتاب وزارة الخارجية والمغتربين المُتعلِق بالتحضيرات المُرتقبة لِتفْعيل الإتفاقيّات الموقَّعة مع المملكة المغربية ولاستكمال مشاريع الإتفاقيّات غير الموقَّع عليها معها، حيث يندرج ضمن لائحة مشاريع الإتفاقيات بين البلدين لغاية آذار ٢٠١٩، بروتوكول تعاون بين وزارة الصناعة في الجمهورية اللبنانية ووزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن في المملكة المغربية؛ وقد تمت مراسلة الجمعية لإفادتها بأن الوزارة تقترح لتفعيل هذا البروتوكول، التوقيع على مذكرة تفاهم جديدة تحاكي دعم العلاقات الثنائية بين البلدين، والطلب منها إفادتنا برأيها بالمذكرة الجديدة المقترحة وبما تقترِحه من مجالات تعاون صناعي مع الجانب المغربي، تفيد الصناعة الوطنية (كتاب رقم ١٠٣٤ – ٩٨٤/و تاريخ ٢٠١٩/٤/٢).

- إيداع جمعية الصناعيين اللبنانيين كتاب وزارة الخارجية والمغتربين المرفق بتقارير حول المغرب، تتضمن معلومات عن الإقتصاد المغربي وأحدث مُعطياته، لطلب رأي الجمعية لناحية دراسة إمكانية دخول بعض منتجات الصناعة الوطنية الى السوق المغربية لا سيما (المواد الغذائية)

بإعتبار انها من السلع الذي تستوردها دولة المغرب (كتاب رقم ١٤١٧ – ١٣٤٣/و تاريخ ٢٠١٩/٤/٢٥).

مراسلة وزارة الخارجية والمغتربين بموجب كتاب بذات الرقم والتاريخ لإفادتها بإبلاغ جمعية الصناعيين بكتاب الوزارة موضوع البحث والطلب منها إفادتنا برأيها ودراسة إمكانية دخول بعض منتجات الصناعة الوطنية الى السوق المغربية.

- **<u>بروتوكول التعاون الصناعي بين لبنان ومصر:</u>**

- إيداع جمعية الصناعيين اللبنانيين ومعهد البحوث الصناعية كتاب وزارة الإقتصاد والتجارة المُتعلق بالإجتماع التقني بين الجانبين اللبناني والمصري تحضيراً لإجتماعات الدورة التاسعة للجنة العُليا اللبنانية – المصرية التي ستُعقد في بيروت بين ٢ و٢٠١٩/٥/٣ إستكمالاً لِما تمَّ الإتفاق عليه في الإجتماعات السابقة من مواضيع من شأنِها دفع وتنمية التعاون الإقتصادي والتجاري والإستثماري بين البلدين، للطلب من الجمعية والمعهد إفادتنا بما يرونه مناسباً مناقشته مع الجانب المصري من أمور تُساهِم في دعم أواصر التعاون لتنفيذ البرنامج التنفيذي لمُذكرة التفاهم الموقع عليها مؤخراً بين الطرفين (كتاب رقم ١٤١٧ – ١٣٤٣/و تاريخ ٢٠١٩/٤/١٧).
- مراسلة وزارة الإقتصاد والتجارة لإقتراح الخطوات التالية تنفيذاً للمواضيع المتفق عليها في إجتماعات الدورة التاسعة للجنة العُليا اللبنانية – المصرية التي عُقِدت في بيروت بين ٢-٢٠١٩/٥/٣: تشكيل اللجنة الفنية المشتركة للتعاون الصناعي المنصوص عليها في بروتوكول التعاون الصناعي الموقع في شهر آذار من عام ٢٠١٧ واعداد خطة عمل لتنفيذ هذا البروتوكول على ان يمثل وزارة الصناعة في هذه اللجنة مهندسون في المجالات الصناعية المختلفة؛ تحضير ورشة عمل بالتعاون مع السفارة المصرية في لبنان بهدف شرح كيفية تطبيق القرار ٤٣ /٢٠١٦ المصري المتعلق بتسجيل المصانع المؤهلة للتصدير الى مصر ودعوة مجلس الأعمال اللبناني - المصري لإجتماع يُعقد في وزارة الصناعة

للبحث معه بكيفية التعاون على مُخْتلف الصُعُد (كتاب رقم ١٥٧٣ – ١٤٨٩/و تاريخ ٢٠١٩/٥/١٧).

وتوجيه كتاب الى جمعية الصناعيين اللبنانيين بذات الرقم والتاريخ لطلب إفادتنا بما تقترحه لخطة عمل اللجنة الفنية المشتركة لتنفيذ بروتوكول التعاون الصناعي من أجل تفعيل التعاون الصناعي بين البلدين.

- مراسلة وزارة الإقتصاد والتجارة لإفادتها عن إقتراح وزارة الصناعة بشأن متابعة تشكيل اللجنة الفنية المشتركة للتعاون الصناعي وبشأن مشروع البرنامج التنفيذي للتعاون الصناعي بين البلدين وعن مدى إلتزام الجانب المصري بالمهل الزمنية للرد على طلبات الجانب اللبناني المتعلقة بقبول الشهادات الصادرة عن معهد البحوث الصناعية وموافاة الجانب اللبناني بقائمة السلع المصرية التي ستخضع للإعتراف المتبادل بشهادات المطابقة (كتاب رقم ١٥٧٣ – ١٤٨٩/و تاريخ ٢٠١٩/٦/٢١).

- **<u>إتفاق تعاون إقتصادي بين لبنان وتشيكيا:</u>**

- مراسلة وزارة الإقتصاد والتجارة لإفادتها بأن وزارة الصناعة لا ترى مانعاً يحول دون التوقيع على مشروع اتفاق التعاون الإقتصادي بين الجمهورية اللبنانية وجمهورية تشيكيا، الذي يهدف إلى تعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي والصناعي على أساس المنفعة المتبادلة بين البلدين وتقديم إقتراحات تعديل لبعض المواد بهدف تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين (كتاب رقم ١٥٧٥ – ١٤٨٨/و تاريخ ٢٠١٩/٥/١٧).

- مراسلة وزارة الإقتصاد والتجارة حول تفعيل التبادل التجاري بين الجمهورية اللبنانية وجمهورية تشيكيا وبشأن زيارة وفد تشيكي مُخْتص الى لبنان لعقد إجتماع لبحث سُبل تفعيل هذا التبادل، حيث جرى إفادتها بالمجالات الصناعية المختلفة الممكن التعاون في إطارها لاسيما المشاريع الصناعية الخضراء، تنظيم المشاريع الصناعية والعمل على تطويرها و تبادل المعلومات حول الاتجاهات العلمية الصناعية المختلفة (كتاب رقم ٢٣٧٥ – ٢٢٢٨/و تاريخ ٢٠١٩/٧/٤).

هذا وقد طلبت وزارة الصناعة من جمعية الصناعيين اللبنانيين ايضاً بموجب كتابها الذي يحمل نفس الرقم والتاريخ، إفادتها بالسرعة القصوى بـالمجالات التي ترى مناسباً إثارتها مع الجانب التشيكي وبلائحة منتجات الصناعة الوطنية الممكن تصديرها الى تشيكيا، بالإضافة الى رأيها بمشروع الإتفاق الإقتصادي المرفق سيما ان هذا الاتفاق يشكل مدخلاً لتوسيع مروحة التعاون الاقتصادي بين الدولتين.

- **<u>إتفاقية تجارية بين لبنان والموزامبيق:</u>**

- مراسلة وزارة الاقتصاد والتجارة حول العلاقات الاقتصادية بين لبنان والموزامبيق وحجم التبادل التجاري بين البلدين في السنوات الأخيرة لإفادتها بأن وزارة الصناعة لا ترى مانعاً من التوقيع على مشروع إتفاقية تجارية مع الموزامبيق بهدف زيادة الصادرات اللبنانية لهذا البلد، ولإيداعها لائحة من منتجات الصناعة الوطنية الممكن تصديرها الى السوق الموزامبيقية بموجب هذه الاتفاقية (كتاب رقم ١٦٢٩ – ١٥٤٢/و تاريخ ٢٠١٩/٥/١٣).

ومراسلة جمعية الصناعيين اللبنانيين بموجب كتاب يحمل ذات الرقم والتاريخ لإفادتنا برأيها وبما تراه مناسباً للبنان وصناعته الوطنية بهذا الشأن.

- **<u>إتفاقية تعاون صناعي بين لبنان وبلغاريا:</u>**

- مراسلة وزارة الخارجية والمغتربين حول كتابها المرفق بكتاب سفارة لبنان في بلغاريا التي تطلب بموجبه تزويدها بمشروع إتفاقية في مجال الصناعة بين لبنان وبلغاريا، والذي تشير وزارة الخارجية بموجبه أيضاً بأنها سبق أن أودعت وزارة الصناعة اتفاقية نموذجية للتعاون الصناعي دون ورود أي جواب بهذا الشأن؛ لإفادتها بأنه سبق لوزارة الصناعة أن أفادتها برأيها مُرفقاً بمشروع إتفاقية تعاون صناعي نموذجية حصلت على موافقة وزارتي العدل والخارجية والمغتربين (كتاب رقم ١٦٦٨ – ١٥٧٩/و تاريخ ٢٠١٩/٥/١٣).

- مراسلة كل من جمعية الصناعيين وإتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة لإيداعهما تقريراً عن زيارة وزير الخارجية والمغتربين الى بلغاريا يومي ٢٨ و٢٠١٩/٣/٢٩، حيث جرت مناقشة إمكانية تشكيل لجنة تضم رجال أعمال وصناعيين وتجار من غرفة التجارة والصناعة والزراعة للبحث في القوانين الجمركية الخاصة بالتصدير الى بلغاريا ودراسة الميزة التنافسية للسلع والمنتجات اللبنانية وتحديد ما يمكن تصديره منها الى بلغاريا، للطلب من الجمعية والإتحاد افادة وزارة الصناعة بما يرونه مناسباً بهذا الإطار ويمكن أن يساهم في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع بلغاريا (كتاب رقم ٢٦٣٤ – ٢٤٧٥/و تاريخ ٢٠١٩/٧/٢٩).
- مراسلة وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الخارجية والمغتربين حول تقرير زيارة وزير الخارجية والمغتربين اللبناني الى بلغاريا الذي يتضمن ما ناقشه مع نظيره البلغاري لاسيما العلاقات الإقتصادية والتجارية بين لبنان وبلغاريا وسبل تطوير هذه العلاقات والتبادل التجاري بين البلدين وتنويعه. وذلِك لإفادتهما بأنه يمكن لوزارة الصناعة، وبهدف تفعيل وتنشيط العلاقات الصناعية بين بلدينا في كافة المجالات الصناعية، أن تقترح التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون صناعي بين وزارتي الصناعة في لبنان وبلغاريا وبالمنتجات اللبنانية الممكن تصديرها الى بلغاريا وبأنه لا يوجد عوائق تعترض الصادرات من منتجات الصناعيين المسجلين في وزارة الصناعة الى الأسواق البلغارية (كتاب رقم ٢٦٣٤ - ٢٤٧٥/و تاريخ ٢٠١٩/٧/٣٠).

- **<u>التعاون بين لبنان ونيجيريا:</u>**

- إيداع معهد البحوث الصناعية كتاب وزارة الخارجية والمغتربين المتضمن مشروع إتفاقية حول الإعتراف المتبادل بشهادات المطابقة بين لبنان ونيجيريا حيث أنَّ مشروع الإتفاق المذكور يندرِج ضمن مهام معهد البحوث الصناعية، للطلب من المعهد الاطلاع على المشروع وتقديم الملاحظات بشأنه (كتاب رقم ١٩٩٣ – ١٨٧٥/و تاريخ ٢٠١٩/٦/١٧).

ومراسلة مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية بموجب كتاب يحمل ذات الرقم والتاريخ لإيداعها كتاب وزارة الخارجية والمغتربين المتضمن مشروع مذكرة تفاهم في مجال المعايير بين لبنان ونيجيريا، للطلب من المؤسسة الإطلاع على المشروع المقترح التوقيع عليه وإفادة الوزارة بملاحظاتها.

- مراسلة وزارة الخارجية والمغتربين – مديرية الشؤون الإقتصادية لإيداعها كتاب معهد البحوث الصناعية الذي يقترح بموجبه مشروع إتفاق للإعتراف المُتبادل بشهادات المُطابقة، وذلك بين الجهتين المعْنيتين بهذا الإطار في الجمهورية اللبنانية وفي جمهورية نيجيريا الاتحادية (كتاب رقم ١٩٩٣ – ٢١٧٢/و تاريخ ٢٠١٩/٦/٢٥).
- مراسلة وزارة الخارجية والمغتربين – مديرية الشؤون الإقتصادية حول ما أشار إليه مركز الإستشارات القانونية والأبحاث والتوثيق في الوزارة، حيث سبق أن طلب المركز بموجبه إعادة ارسال المشروع المقترح الى المعهد لوجود نقص في مواده؛ لإيداع وزارة الخارجية كتاب معهد البحوث الصناعية الذي يشير بموجبه بأنه سبق أن اقترح مشروع اتفاق للإعتراف المتبادل بشهادات المطابقة بين لبنان ونيجيريا جديد ولم يعمل على تعديل المشروع النيجيري هذا ويُرفق المعهد المشروع المقترح من قبله مجدداً بكتابه المذكور أعلاه (كتاب رقم ١٩٩٣ – ٢١٧٢/و تاريخ ٢٠١٩/٧/٢٩).

- **<u>مذكرة تفاهم بين لبنان والأردن:</u>**

- مراسلة وزارة الإقتصاد والتجارة حول التحضير لإجتماعات الدورة الثامنة للجنة العليا الأردنية – اللبنانية المشتركة، لإيداعها مشروع البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم الصناعية الموقعة بين البلدين والذي تقترح وزارة الصناعة إدراجه على جدول أعمال اللجنة (كتاب رقم ١٩٨٩ – ١٨٦٨/و تاريخ ٢٠١٩/٦/١٧).

كما تمت مراسلة جمعية الصناعيين بموجب كتاب يحمل ذات الرقم والتاريخ لإيداعها كتاب وزارة الإقتصاد والتجارة بشأن إستكمال التحضيرات اللازمة لإجتماعات الدورة الثامنة المذكورة أعلاه، للطلب

من الجمعية الإفادة بما تراه مناسباً من مواضيع أو مقترحات لإدراجها على جدول أعمال الدورة.

- مراسلة وزارة الخارجية والمغتربين حول إجتماعات الدورة الثامنة للجنة العليا اللبنانية – ألاردنية المشتركة التي تأجَّلت لموعد لاحِق ومشروع البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم في المجال الصناعي بين لبنان والأردن، المُقْترح التوقيع عليه لاحِقاً. لإفادتها بأن مشروع الجانب الأردني للبرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم الصناعية الموقعة بين البلدين، المرفق بكتابها لم يتضمنْ التعديلات التي سبق وأجريناها عليه (كتاب رقم ٢٥٨٠ – ٢٤٣٣/و تاريخ ٢٠١٩/٧/١٨).
- مراسلة وزارة الإقتصاد والتجارة بشأن إجتماعات الدورة الثامنة للجنة العليا اللبنانية – الأردنية المشتركة المُقرر عقدها بين ١٠ و٢٠١٩/٩/١٢ والتي تسأل عن ما لدينا بشأنها من مواضيع من المناسب إدراجها على مشروع جدول الأعمال الخاص باللجنة، نودعها بموجبه مشروع البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم للتعاون الصناعي الموقعة بين البلدين بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٩، وذلك لتعزيز التعاون في مختلف المجالات التي تهم الطرفين وبصورة خاصة في المجال الصناعي (كتاب رقم ٣١٢٥ – ٢٨٩٨/و تاريخ ٢٠١٩/٨/٢٧).

ومراسلة، بموجب كتاب يحمل ذات الرقم والتاريخ، مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية، معهد البحوث الصناعية وجمعية الصناعيين اللبنانيين بشأن التحضيرات لإجتماعات الدورة الأولى للجنة العليا اللبنانية الاردنية المشتركة للطلب منهم الموضوعات والمقترحات التي يرون ضرورة مناقشتها مع الجانب الأردني.

- **<u>مذكرة تفاهم بين لبنان وقطر:</u>**

- مراسلة وزارة الخارجية والمغتربين – مديرية الشؤون الإقتصادية حول إجتماعات اللجنة العليا اللبنانية – القطرية المشتركة المقرر إنعقادها خلال عام ٢٠٢٠، لإبلاغها بأن وزارة الصناعة ستقوم بمراجعة كل من مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية ومعهد البحوث الصناعية لإفادتها

بالموضوعات والمقترحات التي يرون ضرورة مناقشتها مع الجانب القطري في ما خص التوقيع على إتفاق جديد يُعنى بهما أو تعديل إتفاق التعاون الفني الموقّع بين لبنان وقطر بتاريخ ٢٠٠٩/١/٧ (كتاب رقم ٢٢١٧ – ٢٠٨٢/و تاريخ ٢٠١٩/٦/٢١).

مراسلة مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية ومعهد البحوث الصناعية بموجب كتابين يحملان ذات الرقم والتاريخ لإيداعهما كتاب وزارة الخارجية والمغتربين موضوع البحث، للطلب منهما إفادتنا بالموضوعات والمقترحات التي يجدان ضرورة لمناقشتها مع الجانب القطري في ما خص التوقيع على إتفاق جديد يُعنى بهما أو تعديل الإتفاق المُشار إليه أعلاه.

- إيداع وزارة الخارجية والمغتربين كتاب معهد البحوث الصناعية الذي يقترح بموجبه التوقيع على مشروع برنامج تنفيذي للإعتراف المُتبادل بشهادات المطابقة بين الجهتين المعْنيَّتين في كل من لبنان وقطر مرفق ربطاً (كتاب رقم ٢٣٣٤ – ٢١٩١/و تاريخ ٢٠١٩/٧/١).
- إيداع وزارة الخارجية والمغتربين كتاب مؤسسة المقاييس والمواصفات التي تقترح بموجبه أن يُضاف الى جدول أعمال الإجتماع القادم للجنة العُليا اللبنانية ـ القطرية المشتركة موضوع التوافق على برنامج تنفيذي له علاقة بعمل المؤسسة وخطة عمل، لإتفاقية التعاون الفني الموقعة بتاريخ ٢٠٠٩/١/٧ بين لبنان وقطر (كتاب رقم ٢٢١٧ – ٢٠٨٢/و تاريخ ٢٠١٩/٨/٨).
- مراسلة وزارة الإقتصاد والتجارة حول الدورة الاولى للجنة العليا اللبنانية القطرية لإيداعها: كتاب معهد البحوث الصناعية الذي يقترح بموجبه التوقيع على مشروع برنامج تنفيذي للإعتراف المُتبادل بشهادات المطابقة في ما بين الجهتين المعْنيَّتين في كل من لبنان وقطر، كتاب مؤسسة المقاييس والمواصفات الذي تقترح بموجبه أن يُضاف الى جدول أعمال الإجتماع القادم للجنة العُليا اللبنانية ـ القطرية المشتركة موضوع التوافق على برنامج تنفيذي وخطة عمل مشتركة، لإتفاقية التعاون الفني الموقعة بتاريخ ٢٠٠٩/١/٧ بين لبنان وقطر ومشروع مذكرة تفاهم للتعاون

الصناعي - مُنقَّح قليلاً - بين وزارة الصناعة في الجمهورية اللبنانية والوزارة المعنية في دولة قطر مع إقتراح التوقيع عليه (كتاب رقم ٣٢٤٦ – ٣٠٠٩/و تاريخ ٢٠١٩/٩/٥).

- مراسلة مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية التي سبق أن إقترحت التوافق على برنامج تنفيذي لإتفاقية التعاون الفني، للطلب منها إفادتنا بنص البرنامج التنفيذي المقترح من قبلها (كتاب رقم ٣٢٤٦ – ٣٠٠٩/و تاريخ ٢٠١٩/٩/٢٧).

- **<u>التعاون الإقتصادي العربي التركي:</u>**

- إيداع نقابة أصحاب الصناعات الغذائية في لبنان، إتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان وجمعية الصناعيين اللبنانيين كتاب وزارة الخارجية والمغتربين المرفق بتقرير موجز عن المقررات التي صدرت عن قمة التعاون الإقتصادي التركي – العربي الثالثة عشر التي عقدت في اسطبول – تركيا من أجل مناقشة الفرص المتاحة وإزالة الحواجز وتمتين العلاقات الاقتصادية بين تركيا والدول العربية (كتاب رقم ١٩٩٤ – ١٨٧٥/و تاريخ ٢٠١٩/٦/٢١).

- **<u>التعاون بين لبنان والإمارات:</u>**

- مراسلة وزارة الإقتصاد والتجارة بشأن التحضير لإجتماعات الدورة الأولى للجنة العليا اللبنانية الإمارتية المشتركة لإفادتها بـأنه يمكن لوزارة الصناعة، وبهدف تفعيل وتنشيط العلاقات الإقتصادية بين البلدين لا سيَّما في المجالات الصناعية، أن تقترح التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الصناعي بين وزارتي الصناعة الجمهورية اللبنانية والإمارات العربية المتحدة كتاب رقم ٢٦٣٥ – ٢٤٧٤/و تاريخ ٢٠١٩/٧/٢٣).

هذا وقد طلبت وزارة الصناعة من جمعية الصناعيين اللبنانيين ايضاً بموجب كتاب بذات الرقم والتاريخ، إفادتها بالسرعة القصوى بمجالات التعاون الصناعي التي ترى مناسباً إثارتها مع الجانب الإماراتي.

- إيداع مؤسسة المقاييس والمواصفات ومعهد البحوث الصناعية كتاب وزارة الإقتصاد والتجارة بشأن التحضير لإجتماعات الدورة الأولى للجنة العليا اللبنانية الإمارتية المشتركة، وذلك لإفادتنا بما يراه كل من المؤسسة والمعهد ضرورة مناقشته من مسائل مع الجانب الإمارتي، تُساهم في تعزيز أواصر التعاون بين البلدين لا سيما في المجال التقني الذي يُعنى بِه كل منهما (كتاب رقم ٢٦٣٥ – ٢٤٧٤/و تاريخ ٢٠١٩/٧/٢٥).
- مراسلة وزارة الإقتصاد والتجارة لإيداعها كتاب مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية الذي تقترح بموجبه إضافة مسألة رغبتها في تعزيز علاقتها مع هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس ESMA لاسيما في مجالات التقييس والتدريب ومنح شارة المطابقة، وكتاب معهد البحوث الصناعية الذي أفادنا بموجبه بأنه سبق أن زوَّدها بمشروع مذكرة تفاهم حول الإعتراف المُتبادل بشهادات المطابقة بينه وبين الجهة المعنية في دولة الإمارات.

- **<u>مذكرة تفاهم بين لبنان وأرمينيا:</u>**

- مراسلة وزارة الإقتصاد والتجارة بشأن إجتماعات الدورة الثانية للجنة الحكومية اللبنانية – الأرمنية المشتركة المُقرر عقدها خلال الأشهر القادمة من العام ٢٠١٩ والذي تسأل عن ما لدينا بشأنها من مواضيع من المناسب إدراجها على مشروع جدول الأعمال الخاص باللجنة، نودعها بموجبه مشروع البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم الموقعة في يريفان بتاريخ ٢٠١١/١٢/٩ بين وزارة الصناعة في الجمهورية اللبنانية ووزارة الإقتصاد في جمهورية أرمينيا، وذلك لتعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات التي تهم الطرفين (كتاب رقم ٣١٢٦ – ٢٨٩٧/و تاريخ ٢٠١٩/٨/٢٧).

كما تمت مراسلة، بموجب كتاب يحمل ذات الرقم والتاريخ، مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية، معهد البحوث الصناعية وجمعية الصناعيين اللبنانيين بشأن التحضيرات لإجتماعات الدورة الأولى للجنة

الحكومية اللبنانية الارمنية المشتركة للطلب منهم الموضوعات والمقترحات التي يرون ضرورة مناقشتها مع الجانب الأرمني.

- مراسلة وزارة الخارجية والمغتربين بشأن الإتفاق التنفيذي حول الإعتراف المُتبادل بشهادات المُطابقة الموقَّع بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة جمهورية أرمينيا في مدينة يريفان بتاريخ ٢٠١١/١٢/٩، للطلب منها مراجعة الجانب الأرميني في موضوع إبرام الإتفاق موضوع البحث وذلك ليتمكن الطرفان من البدء بتطبيقه والعمل على تعميقِ التعاون والتنسيق بين الطرفين في مجالات التقييس والمترولوجيا وشهادات المطابقة من أجل تيسير التبادل التجاري بما يخدم مصلحة البلدين بحسب ما تنص عليه مقدِمة هذا الاتفاق، علماً أنَّ الجانب اللبناني أقدم على إبْرام الإتفاق بموجب المرسوم رقم ٨١٥٩ تاريخ ١٨ أيَّار ٢٠١٢ وبالتالي أصبح بإمكانه البدء بتنفيذه (كتاب رقم ٣١٢٦ – ٢٨٩٧/و تاريخ ٢٠١٩/٨/٢٧).

- مراسلة وزارة الخارجية والمغتربين بشأن الإتفاق التنفيذي حول الإعتراف المُتبادل بشهادات المُطابقة الموقَّع بين لبنان وأرمينيا، للطلب منها مراجعة الجانب الأرمني حيث أنه لم يتبين بعد البحث ما يثبت مستندياً إبرام الجانب الأرمني للإتفاق وفق الأصول (كتاب رقم ٣١٢٦ – ٢٨٩٧/و تاريخ ٢٠١٩/٩/٣).

٥. دعم الصناعة اللبنانية وحمايتها:

- مراسلة جمعية الصناعيين بشأن "مشاكل وعوائق التبادل التجاري بين الجمهورية اللبنانية والمملكة العربية السعودية" كالمعوقات التي تواجه التصدير الى المملكة العربية السعودية التي من ضمنها منع المملكة لدخول بيض المائدة او بيض التفريخ ذو المنشأ اللبناني دون اي مبرر، و إيداعِها كتاب وزارة الإقتصاد والتجارة الذي تُشير بموجبه بأنها ناقشت هذا الأمر مع هيئة الدواء والغذاء في السعودية التي أفادتها بأن إستيراد بيض المائدة الى المملكة مسموح ضمن الآلية المعتمدة من قبلهم ووفقاً لِنموذج الشهادة الصحية المرفقة (كتاب رقم ٤٤٧ – ٤٣١/و تاريخ ٢٠١٩/٤/٥).

- مراسلة السفير السعودي في لبنان حول شكاوى وردت من مصدري المجوهرات ذات المنشأ اللبناني تتضمن إلزامها بدفع ٥% من قيمة البضاعة لدى تصديرها الى المملكة العربية السعودية وذلك كتأمين حتى يصار الى التحقق من وجود المعمل في لبنان، لطلب معالجة الموضوع من خلال الغاء هذا التدبير الذي من شأنه أن يكلف هذه الصناعة خسائر وتكاليف تضر بهذا القطاع (كتاب رقم ٢٠٨٨ – ١٦٦/ص تاريخ ٢٠١٩/٦/١٠).
- مراسلة نقابة الدواجن في لبنان وجمعية الصناعيين اللبنانيين حول كتاب ورد على وزارة الصناعة من شركتين تملك كل منهما مصنعاً لإنتاج كسبة فول الصويا الذي يتبع البند الجمركي ٢٣٠٤ تطلبان فيه فرض رسم جمركي إضافي عليها بنسبة ٤% لمساعدتها على المنافسة والإستمرار في مواجهة الواردات وتحديداً من الأرجنتين وأوكرانيا ونيجيريا (كتاب رقم ٢١٥٤ – ١٩٩٦/و تاريخ ٢٠١٩/٦/١٩).

إيداع وزارة الزراعة كتاب الشركتين المذكورتين بموجب كتاب يحمل ذات الرقم والتاريخ لطلب إبداء الرأي بما يعود لصلاحيات وزارة الزراعة، وهل من إختلاف بين كسبة فول الصويا المنتجة محلياً أو المستوردة من ناحية النوعية.

- مراسلة الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء بشأن احدى المواد في مشروع قانون الموازنة العامة ٢٠١٩ والتي قد لحظت فرض ٢% على الإستيراد، حيث أن تعرفة الرسوم الجمركية تتضمن مواد عديدة معفاة أو تخضع لرسوم جمركية نسبية يمكن أن تعتبر مواد أولية وتدخل في الإنتاج الصناعي، للطلب من الأمانة العامة إضافة الفقرة التالية على مشروع الموازنة: "كما تستثنى المواد الأولية وجميع الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة من هذا الرسم الإضافي عند ثبوت عدم توفر انتاج محلي مماثل لها بموجب إفادة صادرة عن وزارة الصناعة" وذلك حمايةً للصناعة المحلية (كتاب رقم ٢٢٨٨ – ١٧٧/ص تاريخ ٢٠١٩/٦/٢٠).

- مراسلة وزارة الإقتصاد والتجارة بشأن قرار مجلس الوزراء رقم ٤ تاريخ ٢٠١٩/٥/٢١ والذي قضى بإتخاذ إجراءات لحماية بعض المنتجات الوطنية ومن ضمنها الأحذية والمصنوعات الجلدية والملبوسات، لطلب ضرورة الإبقاء

على الرسم النوعي المتمثل بالحد الأدنى للإستيفاء عن كل كيلوغرام صافي أو زوج أحذية مع فرض رسم إضافي ٢٠% وذلك لحماية الإنتاج المحلي من المزاحمة الأجنبية لا سيما الصينية ولتأمين منافسة عادلة ومتكافئة (كتاب رقم ٢٢٨٩ – ١٧٨/ص تاريخ ٢٠١٩/٦/٢٠).

- صدر المرسوم رقم ٥٤٩٧ تاريخ ٢٠١٩/٨/٢٣ - نشر في الجريدة الرسمية عدد ٤٥ تاريخ ٢٠١٩/٩/٢٦- بشأن فرض إجراءات بهدف حماية بعض المنتجات الوطنية عبر فرض رسوم إضافية على الرسم المطبق والنافذ حالياً لمدة خمس سنوات، وفقاً لجدول مُرْفَقٍ يتضمن ثمانية عشرة سلعة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: (الرخام والغرانيت - البسكويت والوايفر - البرغل - الطحين- كورن فليكس- الأدوات الصحية- بروفيل ألومنيوم...).

ثالثا: توفير المناخ الملائم للاستثمار:

التراخيص الصناعية:

توخّت الإدارة كعادتها تسهيل الإجراءات المطلوبة للتراخيص الصناعية بمختلف مجالاتها (إنشاء، إستثمار، نقل إستثمار،إضافة صناعة...)، وتوجيه أصحاب العلاقة وتسهيل معاملاتهم وحسن إستقبالهم، مع الحرص على التقيّد بالقوانين والأنظمة المرعية الإجراء لجهة المستندات المطلوبة وقانونية المعاملات والمحافظة على السلامة العامة الصحية والبيئية وسرعة البت وقوننة أوضاع المصانع.

وقد بلغت الطلبات المقدمة من مختلف المراكز ٢٠٤ طلبات، موزعة وفقا للجدول التالي :

الإدارة	عدد الطلبات المقدمة لدائرة الترخيص
مصلحة التراخيص الصناعيــة	١١٦
مصلحة الصناعة الإقليمية في البقاع	٢٧
مصلحة الصناعة الإقليمية في الجنوب	١٨
مصلحة الصناعة الإقليمية في النبطية	٢٤
مصلحة الصناعة الإقليمية في الشمال	١٩

واستمر تكثيف مراقبة المؤسسات الصناعية والكشف عليها دوريا وعند الطلب أو الشكوى بشكل تدريجي تصاعدي للتأكد من توفر شروط الترخيص واقتراح التدابير المناسبة بحق المؤسسات المخالفة وذلك عبر دائرتي المراقبة والخدمات الصناعية في الإدارة المركزية ودوائر الترخيص والمراقبة والخدمات الصناعية في المصالح الإقليمية، بهدف:

١. دعوة مؤسسات صناعية غير مرخص لها لتسوية أوضاعها بصورة قانونية.
٢. القيام بكشوفات دورية على مؤسسات صناعية مرخصة للتأكد من إستمرار إلتزامها شروط التراخيص المعطاة لها.
٣. إصدار الشهادات والإفادات الصناعية طبقاً للواقع.
٤. معالجة الشكاوى الواردة على المصانع.
٥. توجيه تنبيهات الى المصانع التي تخالف شروط ممارسة الصناعة لمعالجة المخالفات ضمن مهل محددة تحت طائلة الإقفال في حال عدم التجاوب.

❖ **تفعيل شروط السلامة العامة:**

- التشدد في طلب المستندات وتأمين شروط السلامة العامة ومعالجة النفايات وخلافها، والكشف المباشر وشبه الدوري على المصانع للتأكد من توفر الشروط المفروضة والضرورية لسلامة المصنع والعاملين فيه والمحيط (رخص البناء – خرائط توزيع الآلات – التمديدات الكهربائية – مخارج الطوارئ – إطفائيات – نظافة – شروط صحية...).
- مواصلة الجهود مع البلديات والتجمعات الصناعية لتأمين أبنية صالحة لإنشاء ما أمكن من مراكز للدفاع المدني في المناطق الصناعية حفاظا على السلامة العامة في هذه المناطق ومحيطها، والتخفيف من الحوادث المؤسفة عبر استحداث مراكز للدفاع المدني قريبا منها.
- إيداع مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية كتاب الخبير البيئي المسجل لدى وزارة الصناعة بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢١ مرفقاً بنتائج الدراسة التي اجريت في لبنان في إطار دراسة عالمية عن نسب الرصاص في الدهانات الزيتية المنتجة والمسوقة في لبنان، والتي تبيّن وجود تراكيز عالية ومقلقة جداً للرصاص، للطلب من المؤسسة الإطلاع على الدراسة المرفقة وإمكانية العمل على وضع مواصفة وطنية

تحدد نسب الرصاص في الدهانات الزيتية حماية للصحة العامة (كتاب رقم ٢٢٩٦ – ٢١٦٥/و تاريخ ٢٠١٩/٧/١٢).

❖ **متابعة موضوع سلامة الغذاء:**

- مراسلة الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء لعرض إقتراحات وزارة الصناعة بشأن تعديل بعض مواد القانون رقم ١٧٨ تاريخ ٢٠١١/٨/٢٩ (إضافة مادة إيودور البوتاسيوم أو إيودات البوتاسيوم ومادة الفليورور أو فليورايد البوتاسيوم إلى الملح المعد للمائدة أو للمطبخ) (كتاب رقم ١٧٥٨ – ١٦٦٥/و تاريخ ٢٠١٩/٦/٢).

رابعاً : التعاون والعلاقات الصناعية:

- عملت وزارة الصناعة، على إرساء علاقات عمل مثمرة مع سائر الإدارات العامة والهيئات الناشطة والجمعيات الوطنية والجمعيات الإقليمية والدولية التي تعنى بشؤون الصناعة وبالمشاكل التي يعاني منها الصناعيون، وقد تم التعاون في مجالات عديدة إن لجهة المشاركة في عضوية لجان وطنية للبحث في شجون الصناعي اللبناني وطرح الحلول المناسبة، تمثيل لبنان في الاجتماعات ومتابعة تنفيذ مشاريع وبرامج تموّلها جهات خارجية - مانحة - بالإضافة إلى المشاركة في المؤتمرات والندوات المتخصصة.

١. **الإتحاد الأوروبي:**

- متابعة ملف الهبة المقدمة من الإتحاد الأوروبي تحت الرقم ENI/2017/040-299 "التنمية المحلية على امتداد حوض نهر الليطاني".
- متابعة ملف قواعد المنشأ التي يتم التفاوض عليها مع المفوضية الأوروبية في قطاع الألبسة والمنسوجات.
- متابعة ملف اللجنة الفرعية بين لبنان والإتحاد الأوروبي حول التجارة والصناعة والخدمات والتواصل مع الجهات المعنية حول المواضيع المختلفة ومنها المشاكل التي يواجهها لبنان لدى التصدير، كما والتنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين.

- متابعة العمل على مشروع برنامج العمل في إطار التعاون الصناعي الأورومتوسطي ٢٠١٨-٢٠٢٠ والمتابعة مع المفوضية الأوروبية في بروكسل في هذا المجال.
- متابعة ملف Torino Proccess مع الإتحاد الأوروبي وحضور الإجتماع الخاص فيه في وزارة التربية والتعليم العالي الذي عقد بتاريخ ٢٠١٩/٧/٣١.

٢. **المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين:**

لا جديد/ لا مشاريع من المنظمة.

٣. **الإتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية:**

٤. **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO):**

- مشروع "تمكين المرأة" الذي يشمل بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما زال قيد المتابعة مع المعنيين لتحديد الخطوات المقبلة.
- متابعة مشروع CRLEP 4:

- أقامت اليونيدو في الواجهة البحرية لبيروت منصة في معرض Horeca سهلت مشاركة عشرة من منتجي الألبان والأجبان لعرض الإبتكارات التي تم تطويرها بالتعاون مع ثلاثة مشاهير من الطهاة اللبنانيين وذلك خلال الفترة الممتدة من ٢ الى ٢٠١٩/٤/٥.
- على مستوى تغليف المنتج ووضع العلامات عليه تم إختيار ستة منتجين لبنانيين من مصنعي الألبان وخمس تعاونيات لتربية النحل لتحسين الملصقات الخاصة لمنتجاتهم لمساعدتهم على زيادة قدرتهم التنافسية في السوق.
- إستكمال عملية تقديم المساعدات التقنية لمصنعي الألبان والأجبان حيث تم تسليمهم آلات لتطوير عمليات إنتاجهم، مع العلم أنه تم اختيار الموردين من جانب مقر اليونيدو في فيينا.

- على مستوى تنمية المهارات، تم تنظيم دورة تدريبية في أوتيل الحبتور/ سن الفيل بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٧ عن جودة العسل للفنيين ومراقبي الجودة لرفع مستوى مهارات العاملين في هذا المجال بمساعدة خبيرين محليين في مجال العسل.
- قدمت شركة الإستشارات والأبحاث/CRI خارطة طريق بشأن قطاع الأغذية الزراعية في لبنان وهو بمثابة تقرير فني يوصي ببعض القطاعات المؤهلة للحصول على الدعم. وفي هذا الاطار قام فريق العمل بزيارات ميدانية على تعاونيات الأغذية الزراعية ممن يعملون على تصنيع الأطعمة التقليدية (مونة/ مخللات/ مربيات..) من أجل تقييم الوضع الحالي لمساعدتهم مستقبلاً على تحسين جودة إنتاجهم.

وقد تم الإنتهاء من خارطة الطريق، كما تم وضع التقرير الفني حول واقع القطاع المذكور لجهة تحديد الأولويات والإمكانات، لإختيار الفئات المستهدفة التي يمكن مساعدتها عبر فعاليات المشروع.

- تستعد اليونيدو بالتعاون مع وزارة الصناعة لإطلاق خارطة الطريق في السراي الحكومي بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢.
- قام فريق المشروع بزيارة ميدانية إلى تعاونيات زيت الزيتون وتحديد إحتياجاتها (حاصبيا - كفرمتى وبعقلين).
- أنجز فريق المشروع الزيارات الميدانية إلى تعاونيات الأغذية الزراعية الأساسية في المحافظات، ذات الأطعمة اللبنانية التقليدية (مثل الكبيس المخلل- المربّى- البذور والفاكهة المجففة - كشك ومونة...)، بهدف تقييم الوضع الحالي.

- <u>متابعة المرحلة الثانية لمشروع إنشاء مناطق صناعية جديدة:</u>

- سلمت شركة خطيب وعلمي ال Master Plan لمنطقة القاع وأحيل الموضوع على الجهات المانحة من البنوك EIB وIBRD + Italian cooperation لتمويل المشروع حيث طلبوا إجراء دراسة جدوى للسوق/ Market study لكل المناطق المقترحة.

- تم إطلاق مناقصة لوضع Master Plan لمنطقة بعورتة في قضاء عاليه بطلب من السيد الوزير انتهت بتاريخ ٢٠١٩/٧/٣ وسيتم لاحقاً إختيار العارض الأفضل لمتابعة الخطوات العملانية للمشروع، وقد تم إثر إجتماع إفتتاحي عقد بتاريخ ٢٠١٩/٠٧/٢٢ لهذه الغاية تكليف رفيق الخوري وشركاه لوضع تصوّر لل Master Plan بموعد نهائي أقصاه ٢٠١٩/١٠/١١.

وقد ورد على الوزارة كتاب من مختار بعورته عن أهاليها بإعتراضهم على إنشاء منطقة صناعية فيها - رقم ٣٦١٥ تاريخ ٢٠١٩/٩/٢٦.

- تمت زيارة منطقتين مع خبراء قدموا من الجانب الهولندي بطلب من السيد الوزير:
  - الأولى: في بتاتر- عاليه
  - الثانية: في كفرقوق - راشيا

للإطلاع على امكانية انشاء مناطق صناعية في هاتين المنطقتين.

- متابعة مشروع ممول من الحكومة اليابانية بالتعاون مع اليونيدو بعنوان: "خلق سبل عيش مستدامة للمجتمعات المتضررة من تدفق اللاجئين السوريين في شمال لبنان من خلال تحسين فرص العمل في مجال صناعة الأثاث" وتحديد المستفيدين والآلات التي ستقدم لمصانعهم ضمن المشروع.
- الإنتهاء من تقرير تقييم المشروع المتعلق بقطاع البناء في شمال لبنان (المرحلة النهائية).
- أجرت اليونيدو دورة تدريبية لموظفي الوزارة How to write a winning proposal مع شركة MzN الدولية من ٩ إلى ٢٠١٩/٧/١١ (شارك من جانب وزارة الصناعة سبعة عشر مشتركا/مشتركة وخمسة من جانب اليونيدو).
- بناءً على نتائج التقييم وتطوير آليات تنفيذ مراحل المشروع، تم إختيار نوعين من التدريب ليتم تقديمهما للمستفيدين في هذا الإطار: الكهرباء (مستوى ١ و٢) والطاقة المتجددة.
- تم اختيار موقع مركز التدريب المهني في جامعة بيروت العربية (حرم طرابلس) واعتماده.
- أطلقت اليونيدو مناقصة دولية لتطوير المناهج التدريبية للمشروع.

- بدأ العمل على التواصل مع المستفيدين من التدريب ضمن المشروع بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووزارة الشؤون الإجتماعية.
- تم الإجتماع مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لطلب تبادل المعلومات للاجئين كجزء من نشاط التوعية، وبدأت المفوضية متابعة (الطلب/الإتفاق) مع مقرها الرئيسي.
- ضمن إطار الرسالة المرسلة من مدير عام اليونيدو إلى وزارة الخارجية والمغتربين، أجرى فريق المشروع إجتماعًا مع منسق البرنامج الوطني لإستهداف الطبقة الفقيرة (وزارة الشؤون الإجتماعية) NPTP MoSA لبدء الإجراءات المتعلقة بمشاركة المعلومات للفئات الضعيفة من اللبنانيين كجزء من عملية التواصل.
- ضمن إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية/ اليونيدو لتأمين التمويل اللازم لمشروعي:

١- إستبدال استخدام اكياس وقش بلاستيك بمواد قابلة للتحلل.

٢- تحسين جودة مخرجات المركز الوطني للتدريب المهني في الدكوانة.

قيد الدرس والمتابعة من جانب اليونيدو.

- ضمن إطار فعاليات مشروع Switchmed:

- لبت وزارة الصناعة الدعوة الواردة من جانب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لجهة المشاركة في إجتماع اللجنة الموجهة لمشروع "سويتش – ميد" الذي عقد في فيينا/ النمسا يومي ٣ و٢٠١٩/٤/٤.
- تم عقد إجتماع بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٨مع وزير الصناعة تلاه إجتماع مع فريق عمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - اليونيدو ومنسقة الوزارة حيث نجم عن هذين الإجتماعين:

- تحديد نطاق المرحلة التالية لنشاطات اليونيدو المتعلقة بمشروع (Med Test٣).

- إنشاء نظام مراقبة لكفاءة الموارد والإنتاج الأنظف RECP لمنطقة صناعية واحدة في لبنان - سيتم إختيارها من جانب المقر الرئيسي لليونيدو القائم في فيينا لتكون نموذجية وتنطبق عليها الشروط والمعايير المسبق وضعها والمطلوبة - وحالياً يتم إعداد لائحة بالمناطق الصناعية القائمة والتي تعمل، لترشيحها لهذه الغاية.

٥. **تعميم الدعوات على الجهات المعنية:**

- إيداع جمعية الصناعيين اللبنانيين، إدارة مصرف Fransabank ومعهد البحوث الصناعية الدعوة الواردة من سفارة الصين الشعبية في لبنان للمشاركة في ورشة عمل حول الابتكار والابداع الصناعي في لبنان للعام ٢٠١٩ المنوي عقدها من ٧/٢ الى ٢٠١٩/٧/٢٢ في بيجين – الصين (كتاب رقم ٢٢٦٩ – ٢١٣٩/و تاريخ ٢٠١٩/٦/١٩).

- إيداع إتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان وجمعية الصناعيين اللبنانيين دعوة للمشاركة في معرض Megavino – أكبر معارض النبيذ والذي سيقام بنسخته الحادية والعشرين في بلجيكا بين ١١ و٢٠١٩/١٠/١٣ (كتاب رقم ٢٤٨٠ – ٢٣٣٠/و تاريخ ٢٠١٩/٧/١١).

- إيداع جمعية الصناعيين اللبنانيين دعوة للمشاركة في المعرض الأكبر لقطاع البناء والتشييد The Big **5** Construct الذي سيقام في القاهرة بين ٢ و٢٠١٩/٩/٤ (كتاب رقم ٢٤٨٦ – ٢٣٣٤/و تاريخ ٢٠١٩/٧/١١).

- إيداع جمعية الصناعيين اللبنانيين كتاب الإتحاد العربي للمعارض والمؤتمرات الدولية المتضمن دعوة للمشاركة في معرض ومؤتمر الصناعات العربية الذي سيعقد في مركز كينياتا الدولي للمؤتمرات في مدينة نيروبي – كينيا بين ١١ و٢٠١٩/١١/١٤ (كتاب رقم ٢٥٤٩ – ٢٣٨٩/و تاريخ ٢٠١٩/٧/١٢).

- إيداع كل من إتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان وجمعية الصناعيين اللبنانيين دعوة للمشاركة في معرض القاهرة الدولي الحادي عشر للصناعة الورقية الذي أقيم في القاهرة بين ١٨ و٢٠١٩/٩/٢٠ (كتاب رقم ٢٧٨٥ – ٢٥٨٧/و تاريخ ٢٠١٩/٨/٢).

- إيداع كل من إتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان وجمعية الصناعيين اللبنانيين دعوة للمشاركة في المعرض الدولي التاسع والثلاثون لمستلزمات الفنادق الغذائية والصناعية والخدمية HACE International Expo الذي سيقام بين ٢٨ و٢٠١٩/١٠/٣١ في القاهرة (كتاب رقم ٢٧٨٤ – ٢٥٨٨/و تاريخ ٢٠١٩/٨/٢).

- إيداع جمعية الصناعيين اللبنانيين، اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، نقابة أصحاب الصناعات الغذائية اللبنانية، نقابة أصحاب المنسوجات في لبنان ونقابة أصحاب معامل المفروشات الخشبية في لبنان دعوة للمشاركة في الدورة ٤٦ لمعرض بغداد الدولي لعام ٢٠١٩ الذي سيقام بين ١ و٢٠١٩/١١/١٠ (كتاب رقم ٢٧١٠ – ٢٥٢٧/و تاريخ ٢٠١٩/٨/٢).

الإستمارة الخاصة بالمعاملات التجارية العائدة للمنتجات المصنعة في لبنان:

إضافة إلى المستندات الواجب تأمينها للحصول على الشهادة او إفادة صناعية و تأميناً لمصلحة الصناعة الوطنية، يتوجب على أصحاب العلاقة بموجب قرار وزير الصناعة رقم ١/٩٤ تاريخ ٢٠١٩/٩/١١ أن يبادروا إلى تعبئة الإستمارة الخاصة بالمعاملات التجارية (brands) العائدة للمنتجات المصنعة في مصانعهم.

مساهمتان ماليتان:

- مُنحت جمعية الصناعيين اللبنانيين بموجب قرار وزير الصناعة رقم ١/١٠٢ تاريخ ٢٠١٩/٩/١٧مساهمة مالية من موازنة وزارة الصناعة لعام ٢٠١٩ قدرها فقط /٢٢٥.٠٠٠.٠٠٠/ ل. ل. لإستعمالها في الأنشطة الرامية الى تحقيق الأهداف المحددة بموجب البروتوكول الموقع بين الوزارة والجمعية بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٨.

- مُنح المركز اللبناني للتغليف "Liban Pack" بموجب قرار وزير الصناعة رقم ١/١٠٥ تاريخ ٢٠١٩/٩/٢٣ مساهمة مالية من موازنة وزارة الصناعة لعام ٢٠١٩ قدرها فقط /١١٢.٥٠٠.٠٠٠/ل.ل. لإستعمالها في نفقاته الإدارية والتقنية.

تشكيل هيئة لمأسسة الحوار للصناعة الوطنية بين القطاعين العام والخاص[٢]:

ضمن إطار متابعة ملف تشكيل هيئة لمأسسة الحوار للصناعة الوطنية بين القطاعين العام والخاص، ما زالت وزارة الصناعة / المديرية العامة للصناعة، بإنتظار ورود رأيَي مجلس الخدمة المدنية ومجلس شورى الدولة ليبنى على الشيء مقتضاه.

[2] تم إعداد مشروع قرار يرمي إلى إنشاء هيئة حوار للصناعة الوطنية بين القطاعين العام والخاص بتوقيع دولة رئيس مجلس الوزراء، . بعد أن تم الأخذ بالرأيين الصادرين الأول عن هيئة مجلس الخدمة المدنية والثاني عن مجلس شورى الدولة، وذلك بموجب كتاب وزير الصناعة المحال لجانب الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء رقم ١٨٢٠-١٦١/ص تاريخ ٢٠١٨/٥/٢٨ (إقتراح تشكيل هيئة لمأسسة الحوار للصناعة الوطنية بين القطاعين العام والخاص).

تم إيداع الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء كامل الملف المتعلّق بإنشاء هيئة حوار إستشارية بين القطاعين العام والخاص مرفقاً برأي مجلس شورى الدولة المتضمن وجوب أن يقدم طلب إبداء الرأي في المشروع من قبل الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء وليس من وزارة الصناعة (كتاب رقم ٢٠١٦/١٢٤٤ – ١٨٩١/و تاريخ ٢٠١٩/٦/٢١).

<u>المبادرات والدراسات الصادرة عن وزارة الصناعة:</u>

- تقرير إقتصادي حول أهم المبادرات والسياسات التي سبق وأطلقتها وزارة الصناعة تنفيذاً لرؤيتها التكاملية للقطاع الصناعي "لبنان الصناعة ٢٠٢٥" وخططها الإستراتيجية والتشغيلية وإستراتيجية المناطق الصناعية والبرامج التنفيذية التي تعمل عليها الوزارة منذ سنوات بشكل تصاعدي والتي تتلاقى مع تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية الإقتصادية والإجتماعية التي إنعقدت في بيروت (تم إرسال التقرير الى الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء بموجب الكتاب رقم ٢٧٢٤ – ٢٥٤١/و تاريخ ٢٠١٩/٨/٧).

نشاط المدير العام

إضافة الى النشاط اليومي الروتيني (تواقيع – اجتماعات – حل مشاكل مباشرة – المشاركة في أنشطة الوزير..).

شهر نيسان ٢٠١٩:

٤ نيسان ٢٠١٩:

- المشاركة في اجتماع المجلس الوطني للمقالع.

٦ نيسان ٢٠١٩:

- تمثيل الوزارة في النشاط الابتكاري في حاضنة ANTWORK

8 نيسان ٢٠١٩:

- حضور جلسة لجنة الدفاع والبلديات في مجلس النواب بخصوص تعديل المادة ١٨٠ من قانون السير.

٩ نيسان ٢٠١٩:

- استقبال رئيس بلدية القاع للتنسيق بخصوص مشروع انشاء المنطقة الصناعية في البلدة.

١٠ نيسان ٢٠١٩:

- استقبال فريق عمل شركة Proactive المكلفة اصدار الدليل السنوي للمصانع الغذائية لتقييم الخطوات المنفذة بعد اصدار الطبعة الخامسة منه.
- ترؤس اجتماع مجلس ادارة المجلس اللبناني للاعتماد لبحث شروط الاستخدام والاختصاصات المطلوبة لملء الوظائف في ملاك المجلس.

١١ نيسان ٢٠١٩:

- اجتماع مع السفير الكوري وفريق عمله لبحث امكانيات التعاون .
- استقبال ديبلوماسيين من وزارة الخارجية البريطانية وسفارتها في بيروت لاستكمال بحث بنود الاتفاقية المنوي توقيعها مع الحكومة البريطانية بنتيجة خروجها من الاتحاد الاوروبي (البريكست).

١٢ نيسان ٢٠١٩:

- استقبال أمين عام الاتحاد العربي للذهب والمجوهرات وبحث مجالات التعاون مع الوزارة.
- المشاركة في الاجتماع الاسبوعي في المركز الوطني للتدريب المهني.

١٥ نيسان ٢٠١٩:

- استقبال خبير اوروبي من فيينا و ممثل يونيدو في لبنان وسوريا والاردن لتقييم تنفيذ المشاريع المشتركة وبحث سبل التنسيق والتعاون للمستقبل.
- اجتماع في كلية ALBA/ البلمند لحضور عرض قدمه طلابها لتطوير وتأهيل المنطقة الصناعية في الدكوانة من ضمن استراتيجية الوزارة للمناطق الصناعية.

١٦ نيسان ٢٠١٩:

- اجتماع تنسيقي مع ممثلين عن هيئة ادارة السير والآليات والمركبات وجمعية الصناعيين اللبنانيين والاتحاد العمالي العام لوضع تصور مشترك لتعديل المادة ١٨٠ من قانون السير.
- المشاركة في الاجتماع الاسبوعي في المركز الوطني للتدريب المهني.

١٨ نيسان ٢٠١٩:

- استقبال وفد من USAID والسفارة الأميركية للتنسيق والتعاون.
- ترؤس اجتماع مجلس ادارة المجلس اللبناني للاعتماد COLIBAC لمتابعة اقرار مشروع مرسوم هيكلية المجلس .

٢٣ نيسان ٢٠١٩:

- المشاركة في الاجتماع الاسبوعي في المركز الوطني للتدريب المهني.

٢٤ نيسان ٢٠١٩:

- الاجتماع التنسيقي الثاني بخصوص تعديل المادة ١٨٠ من قانون السير.
- استقبال وفد من الجمعية اللبنانية لمنتجي الباطون الجاهز لبحث شروط تأمين جودة النوعية وبحث ما لديهم من مشاكل واقتراحات.

٢٥ نيسان ٢٠١٩:

- استقبال أمين عام الاتحاد العربي للانترنت والاتصالات للتعاون والتنسيق.

<u>شهر أيار ٢٠١٩:</u>

٢ أيار ٢٠١٩:

- المشاركة في الاجتماع الاسبوعي في المركز الوطني للتدريب المهني.

٣ أيار ٢٠١٩:

- المشاركة في مؤتمر بيروت للبيئة ٢٠١٩ من تنظيم وزارة البيئة.

٧ أيار ٢٠١٩:

- استقبال لجنة البيئة في جمعية الصناعيين اللبنانيين بخصوص موضوع النفايات الصناعية وترسيخ العمل المشترك.
- اجتماع مع وزيري الصناعة والتربية لتجديد العمل المشترك لجهة تقريب البرامج التعليمية من الحاجات الصناعية.
- استقبال وفد أرمني للدعوة الى معرض ومؤتمر اقتصادي يعقد في أرمينيا لتشجيع الاستثمارات والتعاون بين البلدين.

٨ أيار ٢٠١٩:

- استقبال ممثلة البنك الاوروبي لإعادة الاعمار والتنمية (EBRD) في لبنان مع وفد من الخبراء بخصوص مشاركة البنك في تمويل انشاء المناطق الصناعية الجديدة.
- لقاء في معهد البحوث الصناعية بحضور وزير الصناعة لمناقشة موضوع الفحوصات التي تجري على المستوردات لزوم الصناعة.

١٠ أيار ٢٠١٩:

- المشاركة في الاجتماع الاسبوعي في المركز الوطني للتدريب المهني.

١٣ أيار ٢٠١٩:

- استقبال الأمين العام المساعد للاتحاد العربي للانترنت والاتصالات للتعاون والتنسيق.
- حضور اجتماع المجلس الوطني للمقالع.

١٤ أيار ٢٠١٩:

- اجتماع مع ادارة فرنسبنك لتفعيل مذكرة التفاهم بين وزارة الصناعة وفرنسبنك بناء على جدول أعمال مفصل مقترح من الوزارة.

١٥ أيار ٢٠١٩:

- استقبال وفد من OMSAR لبحث مشروع مشترك بين المصانع والجامعات.
- اجتماع مع لجنة البيئة في جمعية الصناعيين اللبنانيين لمتابعة موضوع المشروع البيئي الصناعي.

٢٠ أيار ٢٠١٩:

- المشاركة في اجتماع في مركز عدنان القصار بخصوص مشروع الجودة في المصانع بالتعاون مع الجامعات.

٢٨ أيار ٢٠١٩:

- استقبال وفد من USAID لبحث سبل التعاون في دعم المؤسسات الصغيرة للمنتجات الغذائية.

٢٩ أيار ٢٠١٩:

- استقبال ممثل يونيدو في لبنان وسوريا والاردن في متابعة للمشاريع المشتركة.
- اجتماع مع وزير الصناعة والسفير البريطاني في بيروت لمتابعة موضوع مشروع الاتفاقية الثنائية بين لبنان وبريطانيا.

٣٠ أيار ٢٠١٩:

- اجتماع مع يونيدو للبحث في مشروع "سويتش ميد" والمشاريع الجديدة المشتركة معها.

٣١ أيار ٢٠١٩:

- المشاركة في الاجتماع الاسبوعي في المركز الوطني للتدريب المهني.

<u>شهر حزيران ٢٠١٩:</u>

من ١٠ حتى ١٤ حزيران ٢٠١٩:

- سفر الى اليونان للمشاركة في ورشة عمل عن حماية وأمن المؤسسات العاملة بالمواد الكيميائية من تنظيم خبراء أميركيين لدى وزارة الخارجية الاميركية موجهة للعاملين في الوزارة والقطاع الخاص المعني .

١٨ حزيران ٢٠١٩:

- المشاركة في المؤتمر الدولي لمعالجة النفايات الصلبة من تنظيم جامعة القديس يوسف USJ بيروت.
- استقبال خبير متعاقد مع مكتب وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية OMSAR تنفيذاً للمشروع المقدم من وزارة الصناعة للتعاون مع القطاع الخاص في مجالات البرمجة والتكامل.

١٩ حزيران ٢٠١٩:

- استقبال مدير منظمة هانز زيدل الألمانية لبحث سبل التعاون مجدداً بعد تعاون سابق في مجالات ورش العمل والتطوير والانتاج الأنظف.

٢٠ حزيران ٢٠١٩:

- اجتماع في معهد البحوث الصناعية مع الخبير المتعاقد مع OMSAR بخصوص مشروع البرمجة والتكامل.

٢٤ حزيران ٢٠١٩:

- القاء كلمة في مؤتمر RAME بيروت عن مشاريع التنمية الاقتصادية والصناعية التي تعمل وزارة الصناعة عليها من ضمن رؤيتها وخططها.
- لقاء المدير التنفيذي ليونيدو يرافقه مدير مكتب الدول العربية في المنظمة بحضور ممثل المنظمة لدى لبنان وسوريا والاردن ونائب رئيس جامعة القديس يوسف في بيروت وعميد كلية العلوم فيها في زيارة تحضيرية لإنجاز المشروع المشترك بين المنظمة والجامعة والوزارة لإطلاق اختصاص جديد عن انشاء وادارة المناطق الصناعية وتطويرها.

٢٥ حزيران ٢٠١٩:

- المشاركة في حفل تسليم شهادات التخرج لطلاب الهندسة والعلوم في جامعة القديس يوسف في بيروت.

- استقبال رئيس اتحاد بلديات جزين وفريق عمل تحضيراً لمؤتمر الطاقات الجنوبية في أيلول المقبل.

٢٦ حزيران ٢٠١٩:

- اجتماع مع IECD للبحث في سبل التعاون.

استقبال المدير التنفيذي ليونيدو مع فريق عمله في اجتماع تنسيقي طال مختلف المشاريع المشتركة مع الوزارة.

<u>شهر تموز ٢٠١٩:</u>

١ تموز ٢٠١٩:

- استقبال أمين سر اتحاد مجالس الاعتماد العربية يرافقه مدير التعاون في اليونيدو لدعوة المجلس اللبناني للاعتماد للانتساب الى الاتحاد بانتظار استكمال اجراءات تفعيل عمل المجلس اللبناني.

٢ تموز ٢٠١٩:

- استقبال فريق عمل يونيدو على المشروع الجديد المموَل من ايطاليا مع خبراء الشركة اللبنانية التي فازت باستدراج العروض لاجراء المسح الميداني للمؤسسات الصناعية الغذائية الممكن افادتها من مشروع الدعم.

٣ تموز ٢٠١٩:

- استقبال القائم بأعمال السفارة البريطانية لمتابعة بحث مشروع الاتفاقية الثنائية بين البلدين.

- المشاركة باحتفال السفارة الاميركية بمناسبة اليوم الوطني للولايات المتحدة الاميركية.

٤ تموز ٢٠١٩:
- استقبال وفد من غرفة تجارة وصناعة وزراعة بيروت لتعميق التنسيق والعمل المشترك.

٨ تموز ٢٠١٩:
- استقبال فريق عمل يونيدو لبحث الاقتراحات الجديدة للعمل المشترك.

١٠ تموز ٢٠١٩:
- استقبال مديرة مشروع "تعزيز تمكين المرأة من أجل التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" في اليونيدو لبحث المرحلة الثانية من المشروع الاقليمي.
- استقبال مهندس متخصص في معالجة النفايات الصلبة ممثلاً شركة اوروبية لعرض المشروع على الوزارة.
- ترؤس جلسة مجلس ادارة كولييباك والبحث في موضوع انتساب المجلس اللبناني للاعتماد إلى الجهاز العربي للاعتماد ARAC وتعبئة طلب الانتساب والتوقيع على مذكرة التفاهم.

١٢ تموز ٢٠١٩:

- استقبال رئيس الجمعية اللبنانية لتقدم العلوم LAAS
- المشاركة في الاجتماع الاسبوعي في المركز الوطني للتدريب المهني.

19 تموز ٢٠١٩:
- استقبال مدير مبادرة التطوير المهني في غرفة التجارة الوطنية العربية الأمريكية.
- المشاركة في الاجتماع الاسبوعي في المركز الوطني للتدريب المهني.

٢٢ تموز ٢٠١٩:
- استقبال خبير أجنبي لدى اليونيدو لتقييم العمل المشترك والاتفاق على الخطوات المستقبلية في هذا الاطار.

٢٤ تموز ٢٠١٩:
- استقبال وفد من منظمة العمل الدولية ILO للبحث في موضوع التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين في التعليم والتدريب التقني والمهني.

٢٥ تموز ٢٠١٩:

- تنظيم حفل وداع لممثل يونيدو في لبنان وسوريا والاردن لمناسبة انتهاء عمله وانتقاله الى كولومبيا.
- المشاركة في اجتماع المجلس الوطني للمقالع.

٢٦ تموز ٢٠١٩:

- المشاركة في الاجتماع الاسبوعي في المركز الوطني للتدريب المهني.

٢٩ تموز ٢٠١٩:

- استقبال ممثل منظمة اليونيدو لدى لبنان وسوريا والاردن في زيارة وداعية.

<u>شهر آب ٢٠١٩:</u>

١ آب ٢٠١٩:

- حضور اجتماع هيئة التحقيق الخاصة في وزارة الاقتصاد والتجارة.
- حضور اجتماع مشترك بين الوزارات:الصناعة،الخارجية والمغتربين، الاقتصاد والتجارة،الزراعة، بخصوص مشروع اتفاقية مع بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الاوروبي.
- اجتماع مع بلدية بكفيا بشأن تنظيم المنطقة الصناعية القائمة فيها.

٢ آب ٢٠١٩:

- المشاركة في الاجتماع الاسبوعي في المركز الوطني للتدريب المهني.

٦ آب ٢٠١٩:

- اجتماع مع ممثلين عن منظمة ACTED لبحث سبل التعاون معها، وتقديم اقتراحات في تصميم برنامج التنمية الاقتصادية.

٧ آب ٢٠١٩:

- لقاء مع رئيس الجامعة اللبنانية الألمانية وفريق عمل الوزارة في مجال الأبحاث العلمية.

٢٠ آب ٢٠١٩:

- اجتماع مع ممثلين عن منظمة انقاذ الطفولة Save The Children لبحث سبل التعاون في مجالات التدريب المهني للأحداث والأولاد، بما يتناسب مع الحاجات الصناعية .

٢١ آب ٢٠١٩:

- اجتماع تنسيقي في مكتب وزير الصناعة مع مدير عام معهد البحوث الصناعية.
- اجتماع مع لجنة البيئة في جمعية الصناعيين اللبنانيين لمتابعة موضوع المشروع البيئي لمعالجة النفايات الصناعية.

٢٢ آب ٢٠١٩:

- اجتماع مع مسؤولي منظمة التجارة العادلة fair trade وتلقي دعوة للمشاركة في النشاط الذي تعدّه المنظمة.

٢٣ آب ٢٠١٩:

- المشاركة في الاجتماع الاسبوعي في المركز الوطني للتدريب المهني.

٢٦ آب ٢٠١٩:

- استقبال مدير مشروع LEBZONE لتسويق المنتجات الصناعية اللبنانية في الخارج.
- اجتماع مع المجلس الاعلى للجمارك للتنسيق وتحديد السلع التي تستفيد من الاعفاء المنصوص عنه في المادة ٥٩ من قانون الموازنة لل٢٠١٩ رقم ١٤٤.

٢٧ آب ٢٠١٩:

- اعطاء مقابلة اذاعية مع صوت لبنان بمشاركة رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين بخصوص التطورات وتأثيراتها على الصناعة اللبنانية.

٢٨ آب ٢٠١٩:

- المشاركة في الاجتماع مع وزير الصناعة في بيلاروسيا. والوفد المرافق بهدف تنشيط العلاقات والتبادل بين البلدين.
- حضور اجتماع الاسبوعي في المركز الوطني للتدريب المهني.
- اجتماع تنسيقي في وزارة الخارجية والمغتربين.

٢٨ آب ٢٠١٩:

- استقبال تجمع صناعيي المكلس للتباحث في الحاجات والاقتراحات المناسبة لمنطقتهم.
- لقاء المستشار الاقتصادي لدى سفارة قبرص في لبنان لبحث مجالات التعاون والتبادل بين الدولتين في متابعة للأنشطة السابقة.

<u>شهر أيلول ٢٠١٩:</u>

٣ أيلول ٢٠١٩:

- زيارة ميدانية لمنطقة جزين على بعض المصانع القائمة والمشاريع الصناعية الناشئة ولقاء رئيس اتحاد البلديات للتنسيق.

٥ أيلول ٢٠١٩:

- لقاء وفد من وزارة الخارجية والمغتربين بخصوص الاستمارات والتقارير المرسلة من الملحقين التجاريين اللبنانيين في بعض الدول من أجل الاستفادة من المعلومات والافادة عن معطيات متوفرة لدينا لدعم الصناعيين وتصدير منتجاتهم.

٦ أيلول ٢٠١٩:

- المشاركة في الاجتماع الاسبوعي في المركز الوطني للتدريب المهني.

٩ أيلول ٢٠١٩:

- حضور اجتماع هيئة التحقيق الخاصة في وزارة الاقتصاد والتجارة حول موضوع الاغراق في مستوردات قواطع الالمنيوم.

١٦ أيلول ٢٠١٩:

- اجتماع في وزارة الاقتصاد والتجارة ضم أمين عام وزارة الخارجية والمغتربين، مدير عام الزراعة، مدير عام الاقتصاد والتجارة ومدير عام الصناعة، للتنسيق بموضوع الاتفاقية المنوي توقيعها مع بريطانيا.
- استقبال وفد من البنك الدولي برئاسة مدير منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا للتعاون والتنسيق.
- حضور اجتماع المجلس الوطني للمقالع.

١٧ أيلول ٢٠١٩:

- اجتماع ثانٍ مع فريق عمل البنك الدولي لاستكمال البحث.

١٨ أيلول ٢٠١٩:

- استقبال رئيس الجمعية اللبنانية لتقدم العلوم LAAS
- استقبال وفد من لجنة الأحذية لبحث أوضاع القطاع وسبل المعالجة.
- اجتماع مع فريق العمل المشترك بين يونيدو والوزارة بخصوص مشروع Switchmed.

١٩ أيلول ٢٠١٩:

- اجتماع مع مدير عام معهد البحوث الصناعية وممثل غرفة تجارة وصناعة بيروت حول المشاركة في الجمعية العمومية للمجلس العربي للاعتماد في تونس وتوقيع وثائق انضمام المجلس اللبناني للاعتماد الى المجلس العربي للاعتماد.

٢٠ أيلول ٢٠١٩:

- المشاركة في الاجتماع الاسبوعي في المركز الوطني للتدريب المهني.

٢٣ أيلول ٢٠١٩:

- استقبال مراقبة في مجلس الخدمة المدنية بخصوص موضوع الموظفين والمراكز الشاغرة في الوزارة.

٢٤ أيلول ٢٠١٩:

- استقبال خبير أجنبي لدى اليونيدو لمتابعة البحث في العمل المشترك والاتفاق على الخطوات المستقبلية في هذا الاطار.
- استقبال وفد من منظمة NAVIGANT لمناقشة مشروع لوزارة البيئة الالمانية حول توفير الطاقة والتخلص من الغازات المضرة بالبيئة في مجال التبريد.

٢٥ أيلول ٢٠١٩:

- حضور ورشة عمل في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية تضم ممثلين عن مختلف الادارات في موضوع هيكليات الادارات وفق اسس علمية.
- اجتماع مع بعثة الدعم الفني لدى البنك الدولي لمشروع الليطاني للإدارة البيئية.
- تمثيل الوزير في افتتاح مصنع في منطقة بكفيا.

٢٦ أيلول ٢٠١٩:

- متابعة اعمال ورشة العمل في OMSAR حول موضوع الهيكليات واعطاء مداخلة عن تجربة وزارة الصناعة.
- عشاء في منزل السفير الكوري.

٣٠ أيلول ٢٠١٩:

- المشاركة في اجتماع مع مصنعي مشتقات الالبان والاجبان لبحث أفضل الشروط لدعم هذا القطاع وتحسين جودة منتجاته.
- التحضير لندوة عن الصناعة اللبنانية مع اللجنة المنظمة للندوة الاقتصادية.

القسم الثالث : الصعوبات

الصعوبات ذاتها المذكورة في التقارير السابقة مستمرة ونكرر تلخيصها بالنقاط التالية:

- محدودية الموازنة المرصودة للمديرية العامة.
- إستمرار شغور وظائف الفئة الثانية إضافة الى الشغور في الفئات الأخرى، مع الإشارة الى أننا أنجزنا تحديد حاجات الوزارة في مختلف الفئات وتمت مراسلة مجلس الخدمة المدنية بذلك للعمل على تحضير المباريات اللازمة. علما أن المديرية العامة رفعت سابقا عدة مشاريع مراسيم ترفيع موظفين من الفئة الثالثة الى الفئة الثانية لملء شواغر هذه الفئة في مختلف مصالح المديرية العامة مركزيا ومناطقيا.
- الحاجة الى تجهيزات مناسبة لأخذ العينات وإجراء الفحوصات السريعة في مصانع الغذاء تحديدا.
- ضيق مبنى الإدارة المركزية المشغول حاليا والمشكلة ذاتها في المصالح الإقليمية. الحل تراه المديرية العامة عبر تأمين أرض من الأملاك العامة المناسبة لتشييد بناء أكبر للإدارة المركزية يستوعب موظفيها الحاليين والمستقبليين، كما يضم المساحات اللازمة لإستيعاب مقرات لكل من: مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية، المجلس اللبناني للإعتماد، هيئة إنشاء وإدارة المناطق ومراكز التجمع الصناعي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وجمعية الصناعيين اللبنانيين إضافة الى المركز اللبناني للتغليف Liban Pack.
- عدم ثبات استمرارية المشاريع تبعاً للتوجهات الوزارية.
- وكان سبق للمديرية العامة أن اقترحت مشاريع مبتكرة لتأمين تمويل انشاء مناطق صناعية جديدة بتمويل لبناني اضافة إلى بناء مقر مركزي للوزارة (تم رفع مشروع المقر مع الخرائط إلى مقام رئاسة مجلس الوزراء منذ سنوات دون إجابة) بدون أي أكلاف على الحكومة وبشراكة بين القطاعين العام والخاص دون أن يرى المشروع النور.
- إستمرار تأخر لجان الترخيص ببت بعض الملفات بسبب الإدارات الأخرى الممثلة في اللجان. وهو أمر تعمل المديرية العامة على حله بالتنسيق مع الإدارات الأخرى.

خلاصة:

لقد استطاعت المديرية العامة لوزارة الصناعة القيام بإنجازات كبيرة وجو عمل مثمر وتعاون فاعل رغم الصعوبات والظروف. ورغم كل الصعوبات والإمكانيات المحدودة المتوفرة، لا تألو المديرية العامة للصناعة جهدا لدفع وحدات الوزارة بقوة وكفاءة نحو المستقبل ضمن الأطر القانونية والنظامية المرعية.

وهي تعمل، إضافة الى تنفيذ أعمالها اليومية (إدارية وفنية) والروتينية والخدماتية، على تنفيذ رؤيتها التكاملية التطويرية "لبنان الصناعة ٢٠٢٥" بثبات وهدوء كما الخطة الإستراتجية لتنفيذ الرؤية مرحليا حتى العام ٢٠٢٠ والخطة التشغيلية خلال العام ٢٠١٩. وتثابر المديرية العامة على تحقيق مشاريعها للمناطق الصناعية والتنمية المستدامة "٢٠١٨ – ٢٠٣٠" رغم العوائق والعقبات بالتعاون مع يونيدو بعد أن كانت استطاعت تأمين عشرات ملايين الدولارات من البنوك الأوروبية (EIB – EBRD) والحكومة الإيطالية والحكومة الهولندية لتمويل إنشاء البنى التحتية لمناطق صناعية جديدة (حوالي ١٣٠ مليون دولار).

وتستكمل المديرية العامة تطوير وتحديث منهجية وتبويب ومحتوى التقرير نصف السنوي بما يؤمن الهدف منه. إضافة الى تحضير التقرير الفصلي عن أنشطة الوزارة لإحالته على مجلس الوزراء.

كما وتعتمد دائما سياسة الباب المفتوح / Open Door والشفافية، لاسيما تطبيق قانون حق الوصول إلى المعلومات بنشر وثائقها ومصاريفها وموازناتها وقراراتها وخططها ودراساتها وأبحاثها ومبادئ الإدارة الحديثة لتحافظ على روابط التواصل داخليا مع العاملين فيها وخارجيا مع مختلف الأفرقاء لا سيما الجمهور ليكون العمل اليومي مبنيا على أسس متينة وثقة متبادلة.

بالإضافة الى أن العمل الدؤوب يصب دائما في خانة تنظيم الجهود لتحسين الأداء وتطوير مهارات الموارد البشرية ضمن الإمكانات المتاحة، بهدف تأمين مختلف الخدمات المطلوبة بالسرعة الممكنة وبشفافية عالية وإتقان وتميز.

وتعمل المديرية العامة بثبات على توطيد وتطويرعلاقات التعاون مع مختلف الإدارات العامة، المؤسسات العامة، البلديات، المنظمات الحكومية وغير الحكومية، المنظمات الدولية والبعثات الأجنبية، بهدف تشبيك التطلعات والأعمال المشتركة لتقديم الأفضل للقطاع الصناعي وإسهاما منها في إنعاش العجلة الإقتصادية.

ولا بد أن نشير إلى أن المديرية العامة استطاعت تأمين حاجات الوزارة الفنية والتقنية والخدماتية والتجهيزية والنثرية بكفاءة وترشيد انفاق رغم التخفيض بالموازنة، اضافة إلى ما كانت وفرته على مدى ست سنوات (١٢٠ مليون ليرة لبنانية) بتأمين مقر لليونيدو في مبناها الرئيسي حيث كان يتم دفع مبلغ ٢٠ مليون ليرة لبنانية سنويا بدل إيجار للمنظمة. كما وفرت مبلغ سنوي يبلغ سبعة ملايين وخمسماية الف ليرة لبنانية بنقل مقر مصلحتها الاقليمية في بعلبك الهرمل إلى مقر جديد أوسع وأفضل وأحدث وأقل كلفة. وكانت المديرية العامة تمكنت من تأمين تسع سيارات لزوم وحداتها المركزية والإقليمية كهبة من مصادر مختلفة وستزاد عليها سيارة جديدة قريبا بعد أن كانت الوزارة تمتلك سيارتين تم شراؤهما عام ٢٠٠٩ ليصبح مجموع اسطول سيارات الوزارة قبل نهاية العام ٢٠١٩ اثنتي عشرة سيارة مع ضبط ومتابعة لمصاريفها ونفقاتها.

يبقى التأكيد دائما على جهود العاملين في المديرية العامة للصناعة، ومؤهلاتهم العالية وإلتزامهم وتفانيهم رغم الظروف والأوضاع غير المساعدة وهم يلعبون دورا إيجابيا وفاعلا في تقديم الخدمة الجيدة وفقا لمتطلبات وتوجهات الإدارة الحديثة والطموحة، وجهودهم الخلاقة تستحق التقدير والتنويه.

وضمن إطار إستعراض إنجازات ومبادرات المديرية العامة للصناعة التي إكتسبت ثقة المتعاملين معها من خلال أداء وكفاءة عاليتين، يمكن إلقاء الضوء على حرص الجهاز العامل والمتخصص في الوزارة لتقديم الخدمة العالية الجودة لطالبي الخدمة العامة في القطاع الصناعي.

وفي الختام، تفخر المديرية العامة لوزارة الصناعة، بإنجازات مديرها العام والعاملين فيها على مختلف الصعد بما يفوق القدرات والإمكانيات المتوفرة بكثير رغم الصعوبات والعوائق التي لولاها لتحقق المزيد وبمستوى رفيع وبكفاءة عالية. ويبقى الأمل والتصميم والتخطيط والرؤية والمثابرة والإلتزام والإيجابية وإدارة التغيير والإطلاع والبحث والتطوير سلاحا ماضيا وأسلوب عمل فاعل كفوء وكاف لتحقيق الأهداف نحو مستقبل آمن ومستدام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

مدير عام وزارة الصناعة

داني جدعون